

« الحرية »

لجان العمل تدعو الى تصعيد الاضراب وربط النضال الطلابي بالحركة الشعبية

اضراب طلاب الجامعة اللبنانية ما زال مستمرا. وقد تميز هذا الاسبوع بالتظاهرات الاربع واخرها تظاهرة يوم الجمعة من كلية الحقوق لساحة الشهداء حيث عقدت لجان العمل الطلابي ندوة شرحت فيها للطلّاب وجهة نظرها بالاضراب وطالبوا اشكال التصعيد .

وشدد اعضاء اللجان على ان الطالب الرئيسي يجب ان يكون مطلب ايجاد عمل للخريجين ، وتقسوا لمشكلة الخريجين الحلول التالية :

- ١ - إلغاء سنتي الكفاءة والتأهيل (رفضت اللجان قرار مجلس الوزراء الأخير القاضي بدمج الكفاءة ضمن المواد) .
- ٢ - إلغاء التعاقد مع أصحاب المهن الحرة .
- ٣ - توسيع الملك التعليمي الرسمي
- ٤ - فتح ثانويات جديدة
- ٥ - انشاء كليات تطبيقية .

وشرح اعضاء اللجان العلاقات الوثيقة بين هذه المطالب ومطلب اللجان من جهة (توسيع الملك التعليمي) وتربيع فروع الكالوريا) وبين مصلحة الجماهير الشعبية من جهة اخرى (الكليات التطبيقية كوسيلة لتطوير القطاعات الإنتاجية) .

هنس يوم السبت ، كانت اللجنة التنفيذية للاعمال لا تزال مقنعة بضرورة مواصلة الاضراب حتى تحقيق جميع المطالب . ولكننا نجد ، في المقابل ، انها بالرغم من خطواتها الإيجابية بالنسبة للتظاهرات ، فانها لا زالت تحول دون اشراك القاعدة الطلابية الواسعة في تحديد المطلب الرسمي للاضراب وفي تقرير اشكال التصعيد .

ان لجان العمل - التي تقوهموا اجاباتها كاتبة في التفرعات الأخيرة - تطالب اليوم بمقت جميعات عامة في كسل الكليات تناقش اشكال تصعيد الاحزاب الى حين ايجاد حل لمشكلة الخريجين .

مؤكدين ، مرة اخرى ، ان الجبث من هذا الحل لا يمكن ان يتم دون مشاركة الاطراف الاخرى ذات المصلحة فيه: المطلة والمالبه والطلاب النازيين . هذا وكات لجان العمل الطلابي في الجامعة اللبنانية والثانويات قد اصدرت البيان التالي :

ايها الاخوة الطلاب

تضيق الطلاب الجامعيين تضيق وتؤكد من جديد مواقف الدولة المتحركة من القضايا الطلابية . تسياساتها هي هي في الثانويات وفي الجامعة ...

فالدولة التي لم تلغ الكالوريا ولم تحرب القاهم ولم تعد لها هي نفسها التي تحاول تصفية كلية التربية وتفرغ تجد دراسة الحقوق وتقتل حالاً دون تاهل ميل للخريجين ودون تطوير الكليات ودون ايجاد مسرور تطبيقية ... فهي تلتج سياساتها التصنوية سواء كان في المجال الثانوي

او الجامعي .

فالتصعيد والمالبه الكالوريا وتعديلها وتوسيع التعليم الثانوي يتطلب بالضرورة تطوير الجامعة وتوسيعها كما يتطلب ايجاد مجالات عمل للخريجين .. وهذا ما تتصدى له الدولة لانه يتعارض مع مصالح من تمل من تجار واصحاب مصارف وزعماء سياسيين ، هؤلاء يقفون ضد تهيئة القطاعات الصناعية والزراعية .. التي تشكل الرد الفعلي على أزمة البطالة في جميع اشكالها وجميع مراحلها : حيلة الشهادات الثانوية ، خروجه الجامعة ، المطالون من العمل .

ايها الاخوة الطلاب

لقد اثبتت معركة الطلاب الثانويين مع الدولة ان تحقيق المطالب يقتضي مزيداً من النضال والالتحام بين الفئات ذات المصلحة المشتركة . فالطلاب الثانويين عندما حلوا مطالبهم خاصوا معركة في سبيل تعليم وطني ديمقراطي تصب فيه كل مصالح جميع الطلاب ، ثانويين وجامعيين ، ومختلف الفئات الشعبية .

كذلك فان الطلاب الجامعيين بطرحهم قضية التعليم الجامعي عبر أزمة الخريجين انما يتابعون معركة الثانويين ضد سياسة الدولة التطبيقية .. ايها الاخوة ..

من هنا ضرورة ادراك الأمور التالية :

- اولاً : وحدة المصالح : وتتطلب من القوى الثابتة والجامعية تحييد المطالب المشتركة والمكاملة ..
- ثانياً : وحدة النضال : وتتقضي تنسيق المبادرات وتوحيد التحرك .
- ثالثاً : ممارسة ديمقراطية تقوم على اشراك اوسع الطلاب في نقاش وتقرير وتنفيذ الخطوات الكلية بفتح نضالنا واتجاهه ..
- فحين نقف اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب الجامعيين من هذه الأمور ؟
- ١ - نطرح مطالب جانبية (تعيين عبد اصيل مثلاً) من شأنها اذا ما طرحت بمستوى المطالب الاساسية (أزمة الخريجين ، الحقوق) ان تؤدي الى تجميع القدر والشوبه ..
- ٢ - موعة المواسف وممارسة ثورية تظهر :
- في عدم اعلان الاضراب المتروح والاكثاف بتطبيق الدروس يوماً بعد يوم .
- تحييد المل ، مقابلة المسؤولين دون الرجوع الى القاعدة الطلابية .
- احاطة مواقفها وتحركاتها بصرية وكماني .
- ان هذه الممارسات القوية لا يمكن ان تؤدي الا الى اجهاش التحرك وتقلص المطالب .. وهذا ما يجب ان تتصدى له الجماهير الطلابية بضغطها عبر الجمعيات العمومية والتدوير ..
- ان وحدة المصالح ووحدة النضال والتصديق للأساليب الثورية تتطلب منا جامعيين وثانويين المتحركة في التجميع الذي قام في كلية التربية السابعة الرابعة والتصف .

ردّ منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي على تصريح بيار الجميل حول الأحزاب المنوعة

رداً على سؤال لـ « النهار » حول تصريح الشيخ بيار الجميل عن الأحزاب المنوعة ، ادلى ناطق باسم « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان » بالتصريح التالي :

« يبلى الرئيس الأعلى لحزب الكتائب بتصريحه في ظرف واضح : اولاً : في الانتخابات الفرعية الأخيرة اضطر هو وزوجه الى مراجعة قوى سياسية منظمة تنافس على الرعية في دوائر نفوذهم فخلقوا هو يطالب بفتح هذه القوى ، أي بحماية نفوذ . ثانياً : منذ فترة والحكم اللبناني يواجه مطالب العمال والطلاب والمناطق المختلفة ويظهر عجزه عن تلبية هذه المطالب . وبيار الجميل باتهامه المنظمات السياسية بدافع عن الحكم العاجز ويحاول حمايته .

ثالثاً : الكلام عن الدستور يكتنف من جهل كبير أو عن تجاهل : الدول الرأسمالية - الديمقراطية - البورجوازية - تسمح بالتمسك السياسي لحزب عمالية تعمل على القضاء على الملكة الخاصة ونظام

عمال تفريخ السفن بين إحتيال ربّ العمل ومحاطة الضمان

يستغل عادل اللون محاطة الضمان لجبر العمال بوسائل مختلفة (الرشوة ، العلاقات العائلية) قبول الانسحاب بدوا بعلم السبعين .

ان قول اي عامل الانسحاب بدوا بعلم السبعين سيحرمه :

اولاً : تعويض نهاية الخدمة على كل سنين العمل السابقة .

ثانياً : حق الاستفادة من اجور ايام المرض لانه لم يرض على عمله سنين وما فوق .

ثالثاً : التعويضات العائلية عن سنين عمل سابقة حال تطبيق الضمان لقانون مرور الزمن (بالقبض الضمان يستعمل الزمن لصالحه فهو يحصل اشتراكات عن خمس سنوات ولا يعطي تعويضات عائلية الا عن سنين فقط للضمان) .

في هذه الحالة يدفع الضمان لعمال متروح وله خمسة اولاد (معظم عمال السن الا ان احتياله هذا الشرط) حوالي ١٧٠٠ ليرة ، ويعرف العمال ان عادل اللون لن يدفع حتى الف ليرة للعمال من التسوية كايها .

السبب واضح : التهرب من دفع اشتراكات التعويضات العائلية ونهاية الخدمة . هذا بالرغم من ان الجميع خدم عدة سنوات قبل السبعين ، وبعضهم اكثر من عشرين عاماً . وكان احد شركاء الشركة حاول الاحتفاظ بصفته جمع عليه توافيق العمال بطريقة احتيالية ينهي بوجبه سنوات الخدمة السابقة للعمال . لكنه تراجع ، تحت تهديد العمال ، وادعى انكلا المستد . وعندما تشتمصراع بين العمال ورب العمل ، يتدخل مسؤول وزارة الشؤون داخياً العمل للصلحة مع رب العمل . وتجدد الخلاف حين تدخل نقبتي الضمان الاجتماعي لتسبب العمال .

ادعى « عادل اللون » بأنه ليس رب عمل وانه « شغل » عنه وكلا السن الا ان وكلا السفن اكسبوا لتفتيش الضمان بأنه متهم ولا يعمل عندهم .

حاول بعدها الادعاء بان عماله لم يعملوا عنده فقط بل عملوا فسي دوسسات اخرى كي يستفيد من رسوم من مراسيم الضمان يطبق العمال الذين لا يعملون عند رب عمل واحد حق الانسحاب والاستفادة فقط من سنة السبعين (المقصود بالرسوم عمال الراية) ، الا ان احتياله هذا اكتشف عندما كتب مفتش الضمان تقريراً تضمن اذاعات العمال وبيدات مطلة الضمان . فبعد اشهر من مراجعات النقابات للتفتيش قبل لهم بأنه سيعمل التفتيش وان عادل اللون ادعى على الضمان وللان لم يات التفتيش .

قائمة بالتبرعات للجهة الديمقراطية

هذه قائمة اخرى من التبرعات الواردة للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بواسطة « الحرية » :

- ١٧٥.٠٠٠ مارك الماني من القاض الاماني السيد كارل ليكنشت .
- ٧١.٠٠٠ مارك الماني من الطلبة العرب في هابورغ - ألمانيا الغربية .
- ٢.٠٠٠ دولار كندي من مناسل عربي في كندا .
- ١.٠٠٠ مارك الماني من الاطباء الطبية العرب في برلين - ألمانيا الغربية .
- ٧.٠٠٠ دولار أمريكي من الاطباء الطبية العرب في نيويورك - الولايات المتحدة .
- ٤.٠٠٠ دولار أمريكي من الطلبة العرب في بنسبورغ - الولايات المتحدة .
- ٢.٠٠٠ دولار أمريكي من الطلبة العرب في مدينة بلنكن - انديانا - الولايات المتحدة .
- ١٥.٠٠٠ دولار أمريكي من اسنادريني في الولايات المتحدة .
- ١٢.٠٠٠ دولار أمريكي من الطلبة العرب والبالية العربية في مونترال - كندا .
- ١.٠٠٠ دولار أمريكي من طالب عربي في الولايات المتحدة .

عشوائية آذار

المخرج الأخير لسلسلة التراجعات العربية امّام التصلب الاسرائيلي

منذ اعلان السادات قرار تمديد وقف اطلاق النار مدة شهر آخر معتبراً ان هذا التمديد هو التمديد الأخير ، رابطاً اياه باقتراح فتح القناة بعد انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية في الضفة الشرقية ، منذ ذلك الوقت ، وحتى الساعات الأخيرة من الموعد المحدد في ٧ آذار ، جابهت التسوية السلمية تطورات سريعة يمكن تلخيصها من استعراض المواقف الثلاثة العربية والاسرائيلية والاميركية :

الموقف العربي الرسمي : كان الدافع الرئيسي وقف اطلاق النار للمرة الثالثة صعوبة اللجوء - مرة اخرى - لحرب الاستنزاف بعد التطورات العسكرية على ضفتي القناة .. اذ ان هذا الاسلوب في الضغط العسكري يكلف الطرف العربي أكثر مما يكلف الطرف الاسرائيلي ، كذلك فانه يؤدي الى « مضاعفات داخلية » لا يمكن التحكم بها . لذلك لم ينفذ من مشروع روجرز الاميركي الذي قبلته القاهرة الا وقف اطلاق النار ، على أساس المراهنة على « الضغوط الدولية » من ناحية ، وعلى مزيد من التراجعات هذه تقدمها القاهرة من ناحية ثانية . ووصلت الى التراجعات التي ما سبقتها الاطراف الدولية جميعاً برد مصر الإيجابي على مذكرة يارنغ : اي الاعتراف بوجود اسرائيل وسياستها الاقليمية غير معاهدة سلام دائم .

ولكن سلسلة التراجعات العربية اصطدمت بالموقف الاسرائيلي الأخير ، وهو الاصرار على تعديلات اساسية في الحدود . وهكذا ، وقبل ايام من موعد ٧ آذار ، وجدت القاهرة ان مباحثات التسوية السلمية لم تتقدم اية خطوة فعلية بعد لتصلب الاسرائيلي ، وبعد الرفض الاميركي للقيام بأي ضغوط على اسرائيل .

كان الاعلام العربي الرسمي وخطباء السادات في تقرير تمديد وقف اطلاق النار يركز على ان ٧ آذار سيكون الموعد الأخير ، اذا لم تجد القاهرة اي تقدم فعلي في المباحثات الدولية .. وكانت التبريرات التي اعطيت لتمديد وقف اطلاق النار في ٥ شباط ترتكز على ما يلي : « اعطاء الفرصة الأخيرة للمجتمع الدولي كي يقوم بواجباته امام نعت اسرائيل » .

ومرة اخرى تقع « تعديلات وقف اطلاق النار » في مازقها المستمر : هل يمكن العودة الى حرب الاستنزاف كمثل من الضغط العسكري لاجبار اسرائيل على القبول بتسوية سلمية « مشرفة » ؟

امام صعوبات العودة الى حرب الاستنزاف ، وعدم ضمان فعاليتها في الضغط على اسرائيل ، فان الموقف المصري الرسمي على صعيد شروط تمديد وقف اطلاق النار اخذ يتراجع باستمرار : من رفض تمديد وقف اطلاق النار قبل ٥ شباط ، الى ربطه بشرط محدد ، وهو وضع جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي - كما ينص قرار مجلس الامن - .. الى شرط اكثر تشاؤماً هو وجود تقدم ملموس في مهمة يارنغ .. التي تمديد في ٥ شباط شهراً آخر .. ان سلسلة التراجعات في شروط تمديد وقف اطلاق النار اوقعت الاعلام العربي الرسمي والتعبئة الدعائية

في العدد القادم : تقييم اعمال المجلس الوطني الفلسطيني

صاف موعد انتهاء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني مع موعد اعداد هذا العدد . لذلك ارجانا الكتابة حول اعمال هذا المجلس وناتجيه للمعد القادم .

السلمية قد اغلقت نهائياً . ان تبريرات هذا القرار الجديد ستكون في موقع هش وضعيف ، وستكون سلاحاً دعاوي قصير النفس كلما جابهت التسوية السلمية صعوبات اساسية تتطلب تشاؤلات جديدة .

الموقف الاسرائيلي : ان الموقف الاسرائيلي التصلب يمكن تلخيصه كما يلي : اصرار على تعديلات اساسية في الحدود ، واصرار على مفاوضات بدون شروط مسبقة للبحث في مسألة « الحدود الآمنة والمعترف بها والمتفق عليها » . ان التصلب الاسرائيلي تجاوز ما عرضته القاهرة من قبولها بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل الى الاصرار على مفاوضات بدون شروط مسبقة - كما جاء في تصريحات « ألون » الأخيرة - . يتوضح الموقف الاسرائيلي من خلال الحوار التالي الذي اجراه رئيس تحرير مجلة « نيوز ويك » مع غولدا مائير :

سؤال - لأول مرة في هذا الجيل اعلنت مصر عن رغبتها في توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل على اعتبار انها دولة ذات سيادة . وكتم تقولون دائماً في الماضي : ان رفض مصر التقدم على هذه الخطوة هو العقبة الاساسية على طريق السلام . فهل ازال السيد انور السادات هذه العقبة الان ؟

جواب غولدا مائير : نحن لا نتعالي عن ان شيئاً هاماً قد حصل واذا كان الجانبان مستعدين للتحرك من هذه النقطة فان امورا اكثر اهمية قد تحدث . غير ان هناك عقبة لا تزال قائمة ، ونرجو لها ان تزول وهي ان مصر تطالبنا بالتزامات مسبقة قبل الدخول في مفاوضات على المواضيع البارزة . نأذا وانقلنا على خطين ، نعتقد ، وعندئذ فقط يظهر ان استعدادهم للدخول معنا في اتفاقية سلام . نحن لا نضع اية شروط مسبقة ونطلبهم ايضاً بان لا يضعوا مثل هذه الشروط . وليس في وسعنا ، ان نقبل اية شروط مسبقة .

الموقف الاميركي : ان الخلاف الاميركي - الاسرائيلي الذي ظهر اخيراً حول مسألة تعديلات الحدود (الموقف الاميركي يقول بتعديلات طفيفة وغير جذرية) ، ان هذا الخلاف لا يتعدى اطار تحويل موقفها بشأن الحدود الى « ضغط على اسرائيل » ، كما كانت الامل التي يراهن عليها الموقف المصري الرسمي .

الموقف الاميركي لم يزل ضمن اطار : رفض فرض تسوية سلمية من الدول الاربع الكبرى ، وترك الاطراف المعنية للتفاوض والاتفاق فيما بينها .

ان هذا الموقف الاميركي يتيح للتصلب الاسرائيلي ان يأخذ مداه بدون الاصطدام بأي ضغط فعلي من قبل الولايات المتحدة .

امام هذا كله ، ماذا يملك الموقف العربي الرسمي ، السوفياتي من ضغوط بعد استفاد الوسائل السابقة التي كانت قاعدتها الرئيسية تقوية الدفاع العسكري المصري (ولكنه يظل محكوماً بالتوازن المختل لصالح اسرائيل) ؟ مزيداً من التراجعات والتنازلات !

إضراب الجامعة اللبنانية

لن يحل حكم المصارف والوكالات مشكلة بطالة الجامعيين

منذ أكثر من أسبوعين والحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية تخوض معركة، هي من أهم المعارك التي خاضتها حتى الآن، إبعاد عمل للأعداد المتزايدة من الخريجين كل عام، والتي فجرتها مسألة اشتراط «سنتي الكفاءة» للانتساب الى نقابة المحامين بالنسبة لطلاب الحقوق، وطلاب الجامعة اللبنانية بدأوا يتلمسون حالة البطالة التي تنتظرهم عند التخرج، وفي أحسن الأحوال الحصول على وظيفة ما تجعلهم يترحمون على العشرين سنة التي قضاها في الدراسة ليحصلوا بعدها على راتب كان بإمكانهم تأمينه فيما لو التحقوا بمهنة ما وقضوا فيها ربيع الدة التي امضوها في الدراسة، ولأن يندموا بالطبع على تلك الثقافة الهزيلة التي توفرها لهم الجامعة.

أساس المشكلة

وأهمية هذه المعركة تكمن في كونها تضع طلاب الجامعة في مواجهة أساس المشكلة التي تتعرض لها الجامعة اللبنانية والتي تحول دون نموها وتطورها. ذلك ان سياسة الدولة التعليمية، والتي عرت من نفسها بجعل التدابير والمواثيق التي وضعتها الدولة على امداد فترة الدراسة ومنذ البداية من طريق شروط الانتساب ثم عن طريق البرامج والمناهج وانظمة الامتحانات، الى اقتصار الجامعة على الفروع النظرية، والبناء... الخ. على السياسة التي تهدف لحل التناقض بين الاعداد المتزايدة من الخريجين كل عام وقدرات النظام على استيعابهم، وذلك على حساب ابناء الفئات الفقيرة... ليقبى التعليم كسرا وامتنارا لإنشاء الفئات المتأثرة في المجتمع اللبناني. بحكم التطور الوحيد الجانب الذي يتخذه الاقتصاد اللبناني، الخدمات، الإزمات التي بدأ يعانيها هذا القطاع في المرحلة الأخيرة، منذ منتصف الستينات.

وإذا كان العامل المحرر لمشكلة الخريجين هو سنتي الكفاءة، فإن هذه المشكلة بدأت تطرح بشكل حاد مع مطلع العام خصوصا في كلية الآداب. على كل حال فإن المعركة الحالية قد طرحت هذه المشكلة - على صعيد الجامعة ككل - بمقدور معين لتأخذ في طياتها أسبابا وأساليب في العمل لتحقيقها وتسليم هذا الطرح، وإتانا فيها الى سعيهم الى تناول الظاهر التي تبرز فيها هذه المشكلة وأسبابها ومن ثم تناقش الحلول والأساليب التي أتتحت حتى الآن والمعركة ما زالت في بدايتها.

حوادث التولية وحوادث نقابات المهنة الحرة!

على الرغم من أن هذه المشكلة تبرز في كل فرع من فروع الجامعة اللبنانية بظهور خاص

نسبيا فبالإمكان حصرها في مظاهر ثلاثة: الأول: ويتصل في صراع مع نقابتي المحامين والمهندسين وهو يمدول فرعي الحقوق والهندسة المعمارية. وإذا كان هذا الصراع قد اتخذ طابعا حادا ومكتسوبا مع نقابة المحامين. فقد عمت شقيقتها في الاحتكار، نقابة المهندسين، على إعطاء الصراع طابعه المخفي عندما تداركت المشكلة منذ البداية، مع الانسحاب، وحين انشئ معهد الفنون الجيلة في الجامعة اللبنانية. ولعل جيل طوح نقابة المحامين هو التساوي مع الحقيقة» في العلاقة بينها وبين طلاب الحقوق.

ولقد فرضت نقابة المحامين في العام الماضي سنتي كفاءة تضاف الى الأربع سنوات التي يقضيها الطالب لنيل إجازة في الحقوق. ثم تبعها سنتا تدرج فيها بعد. بحيث أصبح اكتساب لقب محامي يتطلب ثماني سنوات من الدراسة النظرية والعملية. وهذا التغيير يوفر لنقابة إمكانية تحديد عدد الطلاب المتسبين إليها الذي يتوافق والإبقاء الكامل على احتكار هذه المهنة من جانب قلة مهيمنة عليها بعدما عززت التدابير السابقة كاشتراط الإكثار في اللبنانية دون سواها للانتساب الى كليات ومعاهد الحقوق من أن تشكل تغييرا حاسما. ولقد كان هدف النقابة من هذا التغيير واضحا، بحيث أنها لم تتمكن من تضليل أحد عندما أضحيت بأن الهدف منه هو رفع مستوى مهنة المحاماة، إذ أن المستنير ما زالتا دون برامج، حتى أن وزير التربية السابق لم يتمكن من استعمال هذه الحجج، واضطر الى الهزء منها. ولم تنفك النقابة بهذا الحد، فهي كل سنة تقدم خطوة. فقد عمدت حاليا الى تنظيم عملية دفع رسم الانتساب إليها بجهة «تفويض» - بحيث يدفع المنتسب ٣٥٠٠ ليرة بدل ٢٠٠، ولكن الدفعة الأولى - عند الانتساب، (وهذا هو أهم) - قد زادت من ١٥٠٠ ليرة الى ٢٠٠٠ تصبح حكما ثلاثية الف مع الرسوم. على كل حال ما زال في جعبة النقابة ومحتكرها تدبير آخر جريست محاولات لقرضه في السابق هو الامتحان باللغة الأجنبية للانتساب الى كليات ومعاهد الحقوق، تتحين الفرصة هي والدولة لتمريره، ولعل التهاون في مجابهة النقابة في القديسين الآخرين هو الخطوة الأولى التي تسعج لها الجبال.

هكذا، يقف خريجو الحقوق أمام سدد يعمل على زيادة ارتفاعه بماكنا نكس الآخر. فوظائف الدولة محدودة. وإمكانية ممارسة المهنة «الحرّة» محدودة أكثر فلا يبقى غير البطالة وهي... بلا حدود...

أما مشكلة الهندسة المعمارية، فالهدف الذي تتجه إليه نقابة المحامين، كانت نقابة المهندسين قد بدأت به. فالعقد مسدود ليس للدخول للنقابة وإنما للانتساب للمهنة فهو يجري بعد امتحان دخول ولعدد محدود يتفق عليه بين إدارة المعهد والنقابة.

أما المظهر الثاني: فهو يتصل في وجود فرع ومن ثم إجازات وجازاتين، غير محددة مواطن استعمال هذه الإجازات ولا كيفية استعمالها من قبل هؤلاء الجازين، وهما فرعان: العلوم السياسية والإدارية والعلوم الاجتماعية.

أبواب العمل المغلقة

والظهر الثالث للامعة، وهو يتناول الإجازات التعليمية وينتزعها لانتفروخ: العلوم، الآداب والعلوم الإنسانية والتربية. فعند أن دور كلتي العلوم والآداب والعلوم الإنسانية قد اتخذ وجهة تخرج أساتذة للتعليم الثانوي في المواد المختلفة بدل إتخاذ، ولو جزئيا وجهة الإجازات العلمية والأدبية... وذلك تبعاً للبيانات المفترضة وجودها والتي تصيب فيها هذه الإجازات... عدا ذلك، فإن كلية التربية اشتملت لضم الى قائمة الفروع الموجودة في كلتي العلوم والآداب ولتؤدي نفس الدور الذي رست عليه الكليتين، وينقص المواد. أي أن في الجامعة اللبنانية كلتي يقوم التناقص بينهما على أعداد اختصاصيين بنفس المواد، أما نتيجة هذه المنافسة فاعدا من الخريجين بالكاد يجدون عملا لهم. ولتسدد طرحت مشكلة هؤلاء مع مطلع العام الدراسي في كلية الآداب فرفضت الدولة قبول أي من خريجها في امتحان الدخول الى الكليات العلمية الثانوي بجهة أن عدد التوقيين من حملة البكالوريا والكفاءة يفرض عن العدد المطلوب والاضطراب في التقدم للامتحان هي لحالهم في هاتين الشهادتين.

وإذا كانت الدولة، بحكم سياساتها التعليمية التي تتعارض وتوسع التعليم الرسمي، تحاول أن تجعل من التناقص الذي يجريه داخلوا الى كلية التربية بالإلتزام بالتعليم في الامك مدة خمس سنوات دون أي التزام فعلي من جانبها بتوظيفهم، ولو معنوي، فهي بالنسبة لخريجي كلتي العلوم والآداب في حل من أي التزام ولو بحقهم في التقدم لامتحان الدخول، وقد تمت هذه السياسة لتشمل

الفروع التطبيقية هي الحل

على أن كلا الاتجاهين اللذين تلخهما الحلول المطروحة هو أما السير الى طريق مسدود وفي أحسن الأحوال مقصر على نسبة ضئيلة من الخريجين، المحامين مثلا، فالتقاضي سوف تعمل يوما وبدا على الحد من عدد المتسبين إليها فيما حاجات هذا القطاع وقدراته على استيعاب مزيد من المحامين فيه. أما كفاءة التي تستعملها الجامعات بالأعداد الكبيرة التي تضمها كليات ومعاهد الحقوق في لبنان. وأما الى الدوران في حلقة مفرقة، فالنقابة لحل مشكلة الخريجين أو إغلبهم الكثر الى قطاع التعليم هذا يعني، كما

ترينه الطالب حيث تحول معظم كليات الجامعة اللبنانية الى أعداد المعلمين على الأقل خمس منها في ظل الأوضاع الراعبة، هذا يعني أن معظم طلاب الجامعة اللبنانية يعدون ليكونوا معلمين يدرسون طلابا مصريهم هم أيضا معلومون وهكذا دواليك. ثم أن إكثبات الدولة في استيعاب الخريجين في ادارتها محدودة جدا وبسرعة التسرع. وهذا يعني في النهاية أن نضال الحركة الطلابية في هذا الاتجاه، مهما كان زخه، مصيره الفرجح دون أن يسجل إمكانية حل المشكلة بشكل جزئي.

قد يحد بان هذه الحلول جزئية، وهي الخارج المغفورة في ظل الإمكانيات الراعبة، وهذا صريح، ولكنه يصبح خاطئا عندما يتحول الى تبرير لعدم النضال وطرح الحلول في الاتجاه الآخر، ولا حتى إمكانية إتخاذ مثل هذه الوجهة، وهنا نشير الى أن تسجيل الحل الجزري عبر البيانات المختلفة، دون تحديد كيفية ممارسته والقوى صاحبة الصلحة في تحقيقه، يبقى ضمن دائرة التبرير ولا يعكس وضوحه هو بالذات وإنما يعكس بالضبط وفروخ لا جدوى الإتجاه الآخر كحل نهائي.

لذا فإن مواجهة الدولة بنضال يفرض تعيين عدد يلي حاجات التعليم الثانوي وتوسعه كل عام بصورة تشمل كل خريجي كلتي العلوم والآداب الى جانب خريجي كلية التربية هو الرد الفعلي على سياسة الدولة.

الى جانب هذه المظاهر الثلاث لازمة الخريجين في الجامعة اللبنانية فهناك فروع الرسم والصحافة وإدارة الاعمال ومصير خريجها لن يكون أفضل من مصير خريجي بقية الكليات على الرغم من حداثة وجودها (الصحافة وإدارة الاعمال). وعلى الرغم من أن الدولة قد اتخذت من التدابير ما يكفي للحد من عدد المتسبين إليها، فهي قد حددت عدد المتسبين الى كلية إدارة الاعمال من طريق امتحان دخول وجمعت الدراسة في الصحافة قبل الظهور مما يجعل دون انتساب معظم الطلاب إليها.

هذه المظاهر الأساسية الثلاث لازمة الخريجين تجد على صعيد الحلول لها اتجاهان أساسيان: الأول يأخذ وجهة المهنة الحرة (نقابة المحامين...) والثاني يتركز على قطاعات الدولة (تعليم، إدارة...). أما الحل الآخر، الحل الجزري لمشكلة التعليم العالي في لبنان والذي يأخذ وجهة الفروع التطبيقية فلا يجد حيزا له إلا تسجيله ولكن دون التوقف عنده والنضال من أجل تحقيقه.

من هنا فإن تحرك طلاب الجامعة اللبنانية من أجل إيجاد الحلول لمشكلة الخريجين يجب أن يتخذ وجهاً مزدوجاً، فهو في نفس الوقت نضال من أجل تحقيق حلول جزئية بما تتقدمه الإمكانيات المتوفرة وهو نضال من أجل إيجاد فروع تطبيقية تشمل الزراعة والصناعة والصحة.

هذه الفروع لن توجد الا على قاعدة اقتصاد إنتاجي يأخذ وجهة تنمية وتطوير الزراعة والصناعة، أي تغيير النظام الاقتصادي القائم والذي يستند بصورة أساسية على قطاع الخدمات بحيث كانت النتيجة أن الجامعة اللبنانية تقصر على الفروع النظرية فقط.

ومهمة إيجاد قاعدة لوجود كليات تطبيقية، هي مهمة الحركة الديمقراطية الوطنية. من هنا يتكسب شعار صلة الحركة الطلابية بالحركة الديمقراطية الوطنية مضامينها، وهذا المضمون هو قاعدة البرنامج المشترك. وإعادة النظر بوضع الجامعة اللبنانية لن يولد من العدم، فهذا الوضع كان نتيجة طبيعية للنظ الذي يتخذه التعليم الرسمي عامة، والثاني والتبلي والانتدائي، وإذا فإن إعادة النظر يجب أن تبدأ أولا بالمراحل السابقة ومن هنا مضمون الصلة الفلسطينية بالحركة الطلابية الثانوية، ولقد سار الثائويين خطرة على هذا الطريق فتمسوا رفموا شعار تنويع البكالوريا اللبنانية.

والأ كان هذا وضع الخريجين في الجامعة اللبنانية والحلول المطروحة والحلول النهائية. فكأن كان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية باتجاه هذه المشكلة منذ بدأ التحرك؟

قيادة الاضراب «من فوق»

إذا كان موضوع الخريجين قد طرح في السنوات السابقة، وخاضت الحركة الطلابية معارك من أجل إبرازها معركة العام الماضي مع نقابة المحامين ضد «سنتي الكفاءة» والتي انتهت بنسوية عقبتها القيادات البيئية مع النقابة اغت من هذا الشرط، مع تكريسه بصورة نهائية، الطلاب المسجلين حتى العام ١٩٦٩ - ١٩٧٠. وإذا كانت حركة طلاب كلية الآداب مع بداية العام الحالي قد شكلت قد يحد بان هذه الحلول جزئية، وهي الخارج المغفورة في ظل الإمكانيات الراعبة، وهذا صريح، ولكنه يصبح خاطئا عندما يتحول الى تبرير لعدم النضال وطرح الحلول في الاتجاه الآخر، ولا حتى إمكانية إتخاذ مثل هذه الوجهة، وهنا نشير الى أن تسجيل الحل الجزري عبر البيانات المختلفة، دون تحديد كيفية ممارسته والقوى صاحبة الصلحة في تحقيقه، يبقى ضمن دائرة التبرير ولا يعكس وضوحه هو بالذات وإنما يعكس بالضبط وفروخ لا جدوى الإتجاه الآخر كحل نهائي.

من هنا فإن تحرك طلاب الجامعة اللبنانية من أجل إيجاد الحلول لمشكلة الخريجين يجب أن يتخذ وجهاً مزدوجاً، فهو في نفس الوقت نضال من أجل تحقيق حلول جزئية بما تتقدمه الإمكانيات المتوفرة وهو نضال من أجل إيجاد فروع تطبيقية تشمل الزراعة والصناعة والصحة.

هذه الفروع لن توجد الا على قاعدة اقتصاد إنتاجي يأخذ وجهة تنمية وتطوير الزراعة والصناعة، أي تغيير النظام الاقتصادي القائم والذي يستند بصورة أساسية على قطاع الخدمات بحيث كانت النتيجة أن الجامعة اللبنانية تقصر على الفروع النظرية فقط.

ومهمة إيجاد قاعدة لوجود كليات تطبيقية، هي مهمة الحركة الديمقراطية الوطنية. من هنا يتكسب شعار صلة الحركة الطلابية بالحركة الديمقراطية الوطنية مضامينها، وهذا المضمون هو قاعدة البرنامج المشترك. وإعادة النظر بوضع الجامعة اللبنانية لن يولد من العدم، فهذا الوضع كان نتيجة طبيعية للنظ الذي يتخذه التعليم الرسمي عامة، والثاني والتبلي والانتدائي، وإذا فإن إعادة النظر يجب أن تبدأ أولا بالمراحل السابقة ومن هنا مضمون الصلة الفلسطينية بالحركة الطلابية الثانوية، ولقد سار الثائويين خطرة على هذا الطريق فتمسوا رفموا شعار تنويع البكالوريا اللبنانية.

والأ كان هذا وضع الخريجين في الجامعة اللبنانية والحلول المطروحة والحلول النهائية. فكأن كان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية باتجاه هذه المشكلة منذ بدأ التحرك؟



المسؤولين ضمن المهلة التي حددتها، ولعلنا أيضا فشل هذه الاتصالات ويحدثوا مرة أخرى الأسلوب الفعال.

وإذا كانت اللجنة التنفيذية قد انفرقت في تقرير التحرك الطلابي بعمل من القاسدة الطلابية، ولكن نتيجة لضغطها، فكيفما رست قيادة التحرك؟ وبماذا ردت الدولة؟

لقد بدأت اللجنة تحركها بالاتصال بالمسؤولين وليس بالطلاب، وخلال هذه الاتصالات قامت الدولة بتقديم عدة مشاريع ظلت طيلة اسبوع في جعبة اللجنة التنفيذية.

وقد حافظت طيلة التحرك على هذه التورية من العلاقة بينها وبين الدولة، ما يدور بين الاثنين لا يتعداهما ثلاث، فاللجنة تقوم بالاتصال دون معرفة مسبقة (حتى لا تقول دون تقرير) من جانب الطلاب بوجهات نظرها (ويكفيهم أن يعرفوا في النهاية وبعد أن تتم الاتصالات ويختلف الفريقان التنازلي النهائي (سلبية أم إيجابية) ويبقى تقدير النتائج أيضا للجنة التنفيذية.

أما بالنسبة للتعليم: توضيح المطالب - تعديدها، فقد اقتطع من «البرنامج» الذي أقره مؤتمر الاتحاد قسم ووزع على الطلاب (أولا عبر الصحافة) وهو يقتضي بتعداد المطالب وبعمومية شديدة، ما عدا ما يتعلق منها بمسألة الحقوق. أما مضمون المطالب، نوعيتها، تراثها فهذه المسألة لا اللجنة التنفيذية تعرفها وليس هناك - برأيها - ضرورة لمعرفة من قبل الطلاب. من هنا فقد كان التحرك يستند على قاعدة طلابية غير معبأة فعليا باتجاه تحرك من أجل الهيئات المختلفة للاتحاد من جهة، وفي أيضا تتوقف على وعي الطلاب للمطالب المطروحة وشرطه أن تكون صياغة هذه المطالب واضحة ومحددة.

أما الوجهة الثانية، فهي التي تمثلت في تحركات اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية. ولم يكن على اللجنة أن تستعيط الأساليب، تكفها اللجوء الى أساليب المراتبات: بيروقراطية في العمل تنصر حق التقرير والتنفيذ بالهيئة القيادية وتطمس كل مبادرة من جانب القاعدة لا تنسجم مع إمكانياتها.

ولذا تدخلت اللجنة التنفيذية منذ اليوم الأول مستعملة صلاحياتها، تلك التي يمنحها إياها الدستور، فتمت اختراق الفتوح الذي اعتقه طلاب السنة الأولى حقوق يوم الثلاثاء ١٦-٢-١٩٧١ بواسطة ساعدها الأمين مجلس فرع الاتحاد في الكلية، وانتزعت المبادرة السابقة (بحجة الوضعية طوبا) لنحوها لا لأضراب يشمل الجامعة اللبنانية، وإنما لمؤثر صحفي، توجّه بواسطته للطلاب والمسؤولين على السواء. ثم تقسّم زمام تقرير المواقف منذ بداية التحرك من هذه الفترة، عدا مرة واحدة حيث عاد طلاب السنة الأولى حقوق ليخرفوا الهيئة معلنين الاضراب الفتح في الوقت الذي كانت اللجنة التنفيذية تصاور

والمحركات العمالية: بداتها اللجنة التنفيذية بقرار تعليق الدروس وليس الاضراب والجمعة (تأمين الشهود الطلابية) (هنا يبقى عجز اللجنة التنفيذية وتخلها نهج إبقاء الطلاب في الكليات بانتظار قرارات اللجنة التنفيذية «السرية» (لقد قامت ثلاث تظاهرات، اثنتان منها بقرار «رسمي» من اللجنة التنفيذية. أما الثالثة فكانت رقم قرار اللجنة بمرحان بشكل سري طوبا).

وعلى الرغم من أن التظاهرات قد خرجت بأعداد كبيرة لم تعرها الجامعة من قبيل نتيجة شعور الطلاب بجهة مسألة الخريجين، فإن اللجنة التنفيذية أراحت جمع أكبر عدد من

الطلاب، ولكن دون مشاركة طلابية فعلية في تنظيم المظاهر وأعداد شعاراته.

ولقد حاولت اللجنة أن تغطي عجزها من الضعفة في الكليات المختلفة بحيث تأتي كسل الخطوة المعاكسة التصعيدية نتيجة لذلك، بجسج الطسالب والقيام بتحرك واحد ولكن، دون الاستناد على قاعدة فعلية حقيقة تحرك لا يملك عناصر الاستمرار والضمود والاتساع. وما كان ليقيد اللجنة الاحتجاج «بتكتيك جديد» في التحرك الطلابي. وانطلاقا من هذه القواعد نفسها، وبلاستناد الى وضع داخلي للحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية غير معيا فعليا، جرى واستخدم بالاتحادات والروابط الجامعية. وأخذت كمال في تصعيد تحرك الطلاب الجامعة اللبنانية لا كتنجبة له، إذ أن هؤلاء الطلاب لا تجمعهم المصلحة الواحدة مع طلاب الجامعة اللبنانية الا على صعيد عام جدا.

من هنا فإن الخطوات التصعيدية تبعاً لهذا الأساس لا تتمتع بعناصر الاستقرار والضغط الطويل.

ولقد قايلت الدولة هذه التحركات بمحاولات الانكشاف عليها واجهاضها. فهي مندمسة وجدت نفسها مضطرة للسماح بالمظاهر، رات ولعلها أن الشرارة التي أدت للتحرك العام على مسألة الحقوق فقد تجمعت بشروط لادر على هذه النطقة يقدم التبرير اياه بشكل في جعبة اللجنة التنفيذية.

وقد حافظت طيلة التحرك على هذه التورية من العلاقة بينها وبين الدولة، ما يدور بين الاثنين لا يتعداهما ثلاث، فاللجنة تقوم بالاتصال دون معرفة مسبقة (حتى لا تقول دون تقرير) من جانب الطلاب بوجهات نظرها (ويكفيهم أن يعرفوا في النهاية وبعد أن تتم الاتصالات ويختلف الفريقان التنازلي النهائي (سلبية أم إيجابية) ويبقى تقدير النتائج أيضا للجنة التنفيذية.

أما بالنسبة للتعليم: توضيح المطالب - تعديدها، فقد اقتطع من «البرنامج» الذي أقره مؤتمر الاتحاد قسم ووزع على الطلاب (أولا عبر الصحافة) وهو يقتضي بتعداد المطالب وبعمومية شديدة، ما عدا ما يتعلق منها بمسألة الحقوق. أما مضمون المطالب، نوعيتها، تراثها فهذه المسألة لا اللجنة التنفيذية تعرفها وليس هناك - برأيها - ضرورة لمعرفة من قبل الطلاب. من هنا فقد كان التحرك يستند على قاعدة طلابية غير معبأة فعليا باتجاه تحرك من أجل الهيئات المختلفة للاتحاد من جهة، وفي أيضا تتوقف على وعي الطلاب للمطالب المطروحة وشرطه أن تكون صياغة هذه المطالب واضحة ومحددة.

أما الوجهة الثانية، فهي التي تمثلت في تحركات اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية. ولم يكن على اللجنة أن تستعيط الأساليب، تكفها اللجوء الى أساليب المراتبات: بيروقراطية في العمل تنصر حق التقرير والتنفيذ بالهيئة القيادية وتطمس كل مبادرة من جانب القاعدة لا تنسجم مع إمكانياتها.

ولذا تدخلت اللجنة التنفيذية منذ اليوم الأول مستعملة صلاحياتها، تلك التي يمنحها إياها الدستور، فتمت اختراق الفتوح الذي اعتقه طلاب السنة الأولى حقوق يوم الثلاثاء ١٦-٢-١٩٧١ بواسطة ساعدها الأمين مجلس فرع الاتحاد في الكلية، وانتزعت المبادرة السابقة (بحجة الوضعية طوبا) لنحوها لا لأضراب يشمل الجامعة اللبنانية، وإنما لمؤثر صحفي، توجّه بواسطته للطلاب والمسؤولين على السواء. ثم تقسّم زمام تقرير المواقف منذ بداية التحرك من هذه الفترة، عدا مرة واحدة حيث عاد طلاب السنة الأولى حقوق ليخرفوا الهيئة معلنين الاضراب الفتح في الوقت الذي كانت اللجنة التنفيذية تصاور

والمحركات العمالية: بداتها اللجنة التنفيذية بقرار تعليق الدروس وليس الاضراب والجمعة (تأمين الشهود الطلابية) (هنا يبقى عجز اللجنة التنفيذية وتخلها نهج إبقاء الطلاب في الكليات بانتظار قرارات اللجنة التنفيذية «السرية» (لقد قامت ثلاث تظاهرات، اثنتان منها بقرار «رسمي» من اللجنة التنفيذية. أما الثالثة فكانت رقم قرار اللجنة بمرحان بشكل سري طوبا).

وعلى الرغم من أن التظاهرات قد خرجت بأعداد كبيرة لم تعرها الجامعة من قبيل نتيجة شعور الطلاب بجهة مسألة الخريجين، فإن اللجنة التنفيذية أراحت جمع أكبر عدد من

بعد تقييد قانون الإيجارات حتى آليات

الملاكون العقاريون ومساوئهم من البكوات وراء مسطرة السكن

قوانين الإيجارات أداة استفلا وربح المضاربة العقارية سبب ارتفاع الإيجارات زيادة عدد الشقق الشاغرة يترافق مع زيادة الطلب على المساكن.

الرئيسية التي بدأت تتركز فيها الحياة الاقتصادية والنشاطات . وذلك على حساب الريف . فنتج نزوح مستمر الى العاصمة بعد ان تراجعت الحياة الاقتصادية ، واصبحت خاضعة لنط الاستغلال التجاري - المصنعي ، الذي بدأ يلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد اللبناني ، واصبحت المدينة المكان السدي ينفع اليه الريفيون بحثا عن مجالات عمل اخرى .

وقد كانت جميع قوانين الإيجارات بنسبة ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٦ لا تفرض أية شروط على مالك البناء وإنما تركت له حرية التعامل مع المستاجر . والقوانين التي صدرت بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ لم تلغ حرية التعامل وإنما جاءت ببداية الإئبنة الفخية وأغنت أصحابها من التقييد بأحكام القانون وفنص المجال أمام أصحاب البناء بإدخال تعديلات على إئبنتهم، بحيث تشملها الإئبنتات الممنوحة للإئبنة الفخية ، كما اعتبرت المادة ٢٤ من قانون ١٩٦٧ ، الإئبنة العادية التي نشأت بعد صدور ، منقمة بالإحكام الخاصة بالإئبنة الفخية وبالتالي اعتبارها حرة غير مقبودة بموجب القانون .

ان حرية التعامل مع المستاجر لا تعني في الحقيقة سوى حرية المالك الذي ترك له تشييد البناء ، وتحديد قيمة الإيجار دون قيد او شرط ، اما حرية المستاجر باختيار السكن واستجاره فهي محدودة . إذ ان وجود نسبة من المقيمين يستطيعون دفع بدل إيجارات مرتفعة يحدد بناء على طلبها وإمكاناتها القيم التجارية ، كما ان مراكز العمل والمدارس والأسواق وأماكن التسلية تجعل حربية المستاجر خاضعة لتزوية المالكين في هذه الأماكن ولقيمتها التي تكون مرتفعة وخاضعة لقط السوق . في الكلفة ، العرض والطلب.

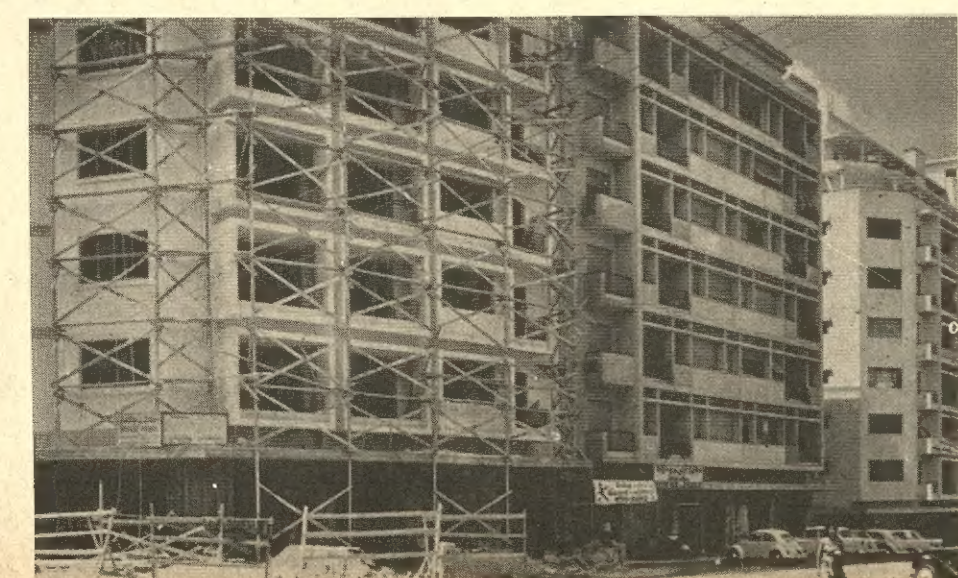
وجاءت قوانين ١٩٥٦ و ١٩٦٢ و ١٩٦٧ لتحول حرية المالك الى تسلط ونهب باعفاء الإئبنة الفخية والإئبنة الشاغرة بعد ١٩٦٧ ، من أحكام القانون . وفنصت المجال للملك

في هذا الوضع توجه قسم من رؤوس الأموال المودعة إلى البناء ، وشراء الأراضي والجاني القديمة لإقامة إئبنة جديدة . وكان النزوح من جهة . وحاجة السوق الاقتصادية إلى المقارنات ، التي أصبحت تشكل وسيلة رئيسية ، من ناحية ثانية ، هو الذي أدى إلى توظيف الرساميل في البناء ، فاشدحت المضاربة العقارية بعد ان أصبح قطاع البناء مجال أمان للرساميل الخالقة من لئبنة السوق ، ومجالا لتحقيق أرباح مرتفعة وسريعة . ان هذا الجو من المضاربة جعل قيمة اسعار المقارنات ترتفع بسرعة وبارقام خيالية نظرا لزيادة الطلب على المساكن والإئبنة .

ومع استمرار ارتفاع اسعار الأراضي واستمرار الطلب ، بالإضافة إلى ارتفاع اسعار المواد الأولية أيضا ، كان لا بد من ان تزداد كلفة البناء وأن تؤدي بصورة هتية إلى ارتفاع قيمة الإيجارات . وبالطبع لم تكن هذه العملية معزولة عن دور أصحاب المقارنات الذين يشكلون القاعدة الانتخابية الاسمية في بيروت والذين استغلوا هذا الواقع وتحولوا إلى مضاربين عقاريين وتجار ورايين وسماسرة ، يفرضون على من عليهم في الدولة اقرار المصير القانوني التي توفر لهم الشروط الملائمة والحررة لتحقيق اهدافهم .

قوانين الإيجارات

ان قوانين الإيجارات منذ نهاية الحرب



ان مشكلة السكن وقضية الإيجارات في لبنان هي من المشاكل الرئيسية ، كالتعليم وغلاء اسعار الحاجيات الضرورية والدواء والضمانات الصحية ، الكائنة وراء الأزمة الاجتماعية التي ما زالت تتفاقم باستمرار تاركة آثارها بشكل خائف على أوضاع الفئات الشعبية الكادحة .

كانت الاشهر الماضية قد شهدت الصراع الذي دار بين ممثلي الطبقة المالكة وبين أرباب العمل والدولة في سبيل تحقيق تنفيذ الضمان الصحي الذي أدى إلى تخفيف قسم من الاعباء المعيشية الملقاة على اكتاف العمال وعائلاتهم نتيجة الاستغلال الرأسمالي. كما شهدت معركة الطلاب الثانويين التي فنصت الدولة وسياساتها التعليمية لجعل العلم حرا على إبناء الكادحة ، ووضع العراقيل أمام إبناء الفئات الكادحة وتركها ضحية التخلّف والاستغلال ، ان السكن والإيجارات تشكل عبئا على هذه الفئات وتحملها نسبة ٤٠ بالمائة من دخلها الشهري تقريبا . وهي مطروحة منذ عشر سنوات وتطرح مجددا منذ نهاية عام ١٩٦٩ . وما زالت الدولة تصعد القوانين وتمدها وتؤجل إصدارها كما تشاء ولخدمة المصالح الاسمية للبرجوازية التجارية الحديثة ، بينما موقف الحركة الجماهيرية متردد وغير شامل لا يتجاوز مبادرات ضيقة (مؤتمرات شعبية - عرائض الخ .) وإذا كان لا بد من الوصول إلى بعض الاستنتاجات والاقتراحات وتعيين بعض المطالب التي يجب ان نرفعها ، فانه من الضروري لقاء نظرة سريعة على المشكلة واسبابها والنائج التي آلت اليها .

التراكم على شراء العقارات

قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت القطاعات المتجهة للسلع هي السيطرة وكانت القرى اللبنانية وجبل لبنان هي مراكز انتاج هذه السلع . لهذا السبب ، ولأسباب اخرى لا مجال لتكرها ، لم تكن بيروت وضواحيها كما هي اليوم ، مركز الاستقطاب السكاني الكثيف . لكن هذا النمط الاقتصادي تحول وأصبح قطاع الخدمات ، بعد وتيرة متصلة من النمو ، هو المسيطر . والواقع فان لهذا التحول أسبابه . بدءا من كثرة فلسطين إلى تاريخ التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية - كل هذا أدى إلى تراكم رؤوس الأموال وتحويلها بصورة سريعة إلى لبنان نتيجة للدور الذي يلعبه في السوق الإمبريالية . فنكرت الحياة الاقتصادية على المجالات التي توفر فيها لرؤوس الأموال التراكم إمكانية التوسع والنشاط وتحقيق الأرباح . ومع هذا التحول الاقتصادي أصبحت المدن وبصورة خاصة بيروت ، هي الأماكن

— عزلة الإحياء الشعبية الكثيفة وتركزها في مناطق وأماكن مفصولة عن الوسط الحيفي حيث حركة السوق التجارية والمحارف والمستشفيات والمدارس وأماكن الترفيه ودور السينما وغيرها .

كيف تعالج أزمة السكن حتى الآن؟

كما ذكرنا لم تستهدف قوانين الدولة الخروج من الأزمة ومعالجتها وإنما وضعت لمصلحة أصحاب العقارات والإئبنتات ومصحة البرجوازية الكومبرادورية التي حولت المقارنات إلى وسيلة مباشرة للانتاج وتحقيق الربح وان تعديدها للقانون الاخير على علته وإبقائها على مواصفات البناء الفخم لا يعني الا مزيدا من توفير الشروط لتحقيق اهداف هؤلاء وإبقاء الفئات الشعبية الفقيرة والمعدومة في اكثر الظروف السكنية تخلفا وتحيلها إباء الأزمة واكثر من نصف دخلها تصرفه على سكنها . أما الحركة الجماهيرية فلم تقف بوضوح في وجه الدولة وتجار البناء الذين يشكلون القاعدة التي تؤمن للقطاع السياسي البيروني ان يتربع على كراسي الحكم وفي الإدارات والمؤسسات . أما الوسائل التي يستخدمها الحزب الشيوعي اللبناني منذ عشر سنوات كالنضرات الشعبية المؤجلة والمعارض والمناويزات ما زالت تراوح مكانها في طريق مسدود، ولم يتصد لجذور المشكلة الا من زاويتها المزعومة من المشاكل الأخرى التي تشكل معها أطارا عاما لمطالب تطرح في سياق من النضال الدائم على قاعدة شعبية واسعة . فالدعوة إلى تخفيض الإيجارات امر ضروري وملح . ولكن التخفيض ينفذ فاعليته ما دامت المضاربة العقارية مستمرة واسعار الأراضي مستمرة في الارتفاع مما يزيد كلفة البناء وبالتالي قيمة الإيجار . وذلك برعاية « حرية التعامل بين المالك والمستاجر » .

وان مطلب مصادرة الشقق التي تبقى شاغرة أكثر من ستة اشهر وتخفيضها بما يعادل ٦ بالمائة من التكاليف لا يحل المشكلة . فان الشقق الشاغرة موجودة في الإحياء البرجوازية وهي من المتوسطة والكبيرة تتراوح قيمتها بين حد أدنى ٢٠٠٠ ليرة و ٥٠٠٠ ليرة وما فوق ، وإذا اعتد تخفيض المطلب لا يخفف كثيرا في قيمتها بشكل يسمح لفئات الشعبية وذات الدخل المحدود من استجارها ، وهذه الفئات هي التي تعاني أساسا من الأزمة .

ان التصدي لأزمة السكن يعني التصدي لأساليبها الفعلية والوسائل والأدوات التي تمكن من التصدي لها وكسر فعاليتها . وهذا لا يتم الا إذا حيلت الفئات ذات المصلحة في الموضوع هذه المطلب ودافعت عنها بمختلف الأشكال والوسائل . فالمضاربة العقارية السائدة هي التي تزيد من ارتفاع تكاليف الإئبنة وبالتالي قيمتها التجارية . وان كسر هذه المضاربة يجب ان يرفقه تخطيط سكاني محروس وذلك بغرض تقسيم البناء إلى شقق صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفي الإحياء السكنية الكثيفة ، انطلاقا من حاجات السكان ونمسا لانتشار عزلة الفئات المالية والكادحة عن الفئات الأخرى .

— ان تخفيض الإيجارات بنسبة ١٥ او ٢٥ بالمائة كمطلب حالي مباشر لا يفضّل — لعدد المساكن تفوق كثيرا كثافة سكان بيروت نفسها وخاصة بعض الإحياء الشعبية . — الإحياء الشعبية في الضواحي والمدينة كجزع حمود وسن القيل . وان في بيروت ١٠٣٧٧٦ مساكن يشغلها حوالي ٤٥٠.٥٠٠ نسمة في ضواحي بيروت ٨٨٨٨٨ مساكن يشغلها ٤٤٢.٥٠٠ نسمة ..

يظهر من هذه الإحصاءات ان :

— كثافة سكان ضواحي بيروت بالمقارنة لعدد المساكن تفوق كثيرا كثافة سكان بيروت نفسها وخاصة بعض الإحياء الشعبية .

— الإحياء الشعبية في الضواحي والمدينة كجزع حمود وسن القيل والشياح وغيرها تتركز فيها كثافة سكانية مرتفعة ونسب ظروف سكنية متظفة .

— تضخم قطاع البناء وزيادة في عدد الشقق الشاغرة في الإحياء البرجوازية حتى الشقق العادية منها وحركة بناء بطيئة جدا ومتخلفة وزيادة على طلب المساكن في الإحياء الشعبية.

وزارة بيع الحكي والمدرسون المتعاقدون في القري النائية

الى مجلس الخدمة المدنية الذي سيرفضها طيعا .

يجتمع مدير التعليم الإندائي باللجنة التربية من المدرسين المتعاقدين ليطلمهم على مشروع الوزارة لتصفائهم ، ويوافق المدير والوزير أيضا على التعديلات التي تطلبها اللجنة بسهولة وبدون نقاش مما يؤكد ان المشروع اعد اصلا لجرد التخدير وليرفضه مجلس الخدمة وهذا ما حصل فعلا . (مشروع الفئة الثالثة لخريجي المعهد الصناعي أحيل الى مجلس الخدمة وتتبع الوزارة المرحية ذاتها مع المدرسين المتعاقدين) ..

تذهب اللجنة الى مجلس النواب فيقبلها أحد المسؤولين هناك ويعدها بتأمين مقابلة لها مع مجلس الخدمة . ومن هناك ينوجه إلى ٢٦٠ متعاقدا الى مجلس الخدمة حيث يطلبون السماح لأعضاء اللجنة بمقابلة المسؤولين ، فيرفض هؤلاء وينازل المدرسون الى حد طلب السماح بمقابلة عضو واحد من اللجنة ليرفض المسؤولون أيضا ويستعينون بالدرك والفرقة ١٦ لطرد المدرسين لأن « مجلس الخدمة لا يستقبل ناس مثل هؤلاء » على حد تعبير رجال الدرك .

ثم يصرح المدير العام لوزارة التربية للصفيين : يجب صرف جميع معلمي القرى النائية وذلك لرفع مستوى التعليم في لبنان ، هؤلاء لا يملكون الكفاءة التي تؤهلهم للتعليم ، وكان كفائهم اخفقت عندما بدأوا يطلبون بالتثبيت ، وكان المدير العام يجعل ان جميع هؤلاء من حملة الشهادة التكميلية وما فوق وان قسما كبيرا منهم تابع دراسته في الجامعات (الشهادة التكميلية وحدها . هي المؤهلة لمتعينين مدرسين في الملك) .

وكانه نسي ان قسما كبيرا من هؤلاء نجح في مباريات تعيين المدرسين ولم يعينوا بحجة الحفاظ على « التوازن الطائفي » . وكان المدير العام لا يعلم ماذا تعني خبرة سبع سنوات في التعليم .

وتعود دوائر الوزارة الى خداع المعلمين المتعاقدين في محاولة تحريكهم فتعرض عليهم اعطائهم راتب ١٢ شهرا . وهذا المشروع يجب ان يمر على مجلس الخدمة قبل اقراره . ومن الطبيعي ان تنتهي السنة الدراسية قبل اقراره وتنتهي بالتالي مدة المقود ، ثم يتنكل مشروع تجميع المدارس الرسمية بالقاء صيغة مدارس القرى النائية وبالتالي صرف المدرسين المتعاقدين في هذه المدارس .. من هنا يفرض الإصرار على طلب التثبيت ورفض أية حلول او مساومات على هذا المطلب بإبداله بما تسببه دوائر الوزارة « ما يشبه التثبيت » . ان أي حل اخر غير التثبيت في الملك ما هو الا صفة جديدة من بضاعة الحكم التي تعودت الوزارة بيعها هذه الأيام .

يبدو ان بضاعة الحكم أصبحت رائجة هذه الأيام في مكان قصر الأونسكو ، فيصد الطلاب الثانويين والجامعيين والمهنيين وبعد المعلمين المجازين وجد القيمين على هذا المكان زبائن جددًا لبضاعتهم ، المدرسون المتعاقدون في القرى النائية ، فما هي حكاية هؤلاء مع دولتهم العلية ؟

٢٦٠ مدرسا متعاقدا في القرى النائية يقاضى الواحد منهم ١٩٧٩.٠ ليرة عن كل شهر عمل فعلي ولا يتقاضى قرشا واحدا طيلة فصل الصيف وكأنه يرضى عليهم الصيام الذي يقضيه في أول شهر دخل فيه السلك ، وبعد ان أمضى سبع سنوات في سلك التعليم يجد المدرس المتعاقد انه يقضى نفس الراتب الذي يقضيه في أول شهر دخل فيه السلك ، فهو محروم من التدرج ومن أية زيادات تعطى للمدرسين بالإضافة إلى حرمانه من راتب العطلة الصيفية . اما من حرمانه من المساعدات المرفضة وتعويش الزوج والأهومة تحدث ولا حرج .. وأما ان يصبح عمر المدرس المتعاقد في القرى النائية ٢٥ سنة فهناك الكارثة ، فهو سيتفصل حتما دون أي تعويض كما تنص العقود وعليه عنفقد ان ينضم إلى جيش المعاطلين عن العمل ..

في السنتين الأخيرتين ظهرت بوادر التحرك لدى هؤلاء ، وكانت أولى هذه الجواهر بعد ان صدرت التشريعات التي قضت بحق المعلم في المدارس الخاصة براتب ١٢ شهرا وبالإضافة والتعويضات التي اعطيت للمعلمين في المدارس الرسمية (١٢ ، ٩ ، ٦ و ٤) وتعويضات غلاء المعيشة (٢٠٨٥ ، ٤) . بدأت بوادر التحرك حين وجد المدرسون المتعاقدون في القرى النائية ان المعلمين في ملك الدولة والمعلمين في المدارس الخاصة (وان نظريا فقط انها هناك تشريع ينص على ذلك) يستفيدون من التعويضات المبينة اعلاه « بينما ينظر المتعاقدون في القرى النائية إلى مستقبلهم المظلم فيزداد تشاؤمهم او يسألهم تلألؤهم من معنى العدالة الاستثنائية فيسكتون !! » (كما يقول أحد بياناتهم .)

بدأ التحرك في محاولة لمقابلة الوزير آنذاك وتقديم مطالبهم التي توجهوا بطلب التثبيت في الملك ، لم يقابلهم الوزير وانتهى مصير المطالب إلى سلة المهملات . وتنازل مؤتمروهم الصحفية حتى مطلع هذا العام اذ انتظروا « الخير والبركة » من المعهد الجديد بمقد خروج حكومة « الثورة من فوق » إلى المسرح ووعودها بالديمقراطية والعدالة والحريات ؟ « المسؤولون في الدولة » يسمحون بمقابلتهم وكعادة الوزير السابق يوافق على كل المطالب . ثم يأتي الوزير الجديد ليتابع طريق سلفه في مسرحية الموافقة على كل المطالب واعداد المشاريع ولارسالها



ان اشكال التحرك الذي قام به المدرسون المتعاقدون في القرى النائية طوال سنتين (مؤتمرات صحفية ، انصتات بالمسؤولين وحوار مهم) لا يمكن ان يؤدي إلى تحقيق مطالبهم بالتثبيت . فالدولة لا يمكن ان تحقق مطالب أية فئة شعبية الا تحت ضغط فعلي ، كتحرير الاهالي مثلا الذين يهجم ان تستقر اوضاع المعلمين في مدارس ابنائهم ، وبالتالي صرف المعلمين المتعاقدين مع مجلس الجنوب الذين يخفون الشروط القاسية ذاتها والذين يوازي عددهم عدد هؤلاء ، وربط نضالهم بنضال جميع المتعاقدين والمباشرين في دوائر الدولة المختلفة ومصلحتها المستقلة .

ان مطلب التثبيت يبقى بعيدا لئال اذا لم يربط النضال من أجله لدى فئة معينة بنضال كافة الفئات التي تطالب به في حركة منظمة واحدة .

الضمان الصحي

الاتفاق مع مستوردي الأدوية خطوة ثانية إلى الوراء

يحاولون شراء ادويةهم من المستودعات خفية ليوفروا قسما من ربح الصيدلي، وكانت مكانة هذا الشيء شغلأصحاب الصيدليات المشاغل، فقد جاء الضمان ليرجعهم من هذه الماعب لان المستودع لا يستطيع اعطاء فاتورة للمضون لكي يسترجع ٧٠٪ من ثمن الدواء . والغريب في الامر ان الضمان الصحي قدم هذه الزيادة في مبيعات الصيدليات دون اي مقابل ، اي انه لم يطلب من اصحاب الصيدليات الاكتفاء ببيع لا يزيد عن ١٠٪ مثلا ، بل وافق على منحهم ٢٥٪ مثل الرزح المعادي على باقي الادوية ، ولكن اسعار ٢٠٪ من ادوية الضمان هي اثنى من اسعارها العادية اي ان ارباحها اقل . فلم لا يطالب اصحاب الصيدليات بتوحيد الاسعار طالما ان مجلس ادارة الضمان يعطي التزليلات واحدة تلو الاخرى على حساب مصلحة العمال !! . وهناك سبب ثالث لاصحاب الصيدليات هو ان عددا من المتخفين في نقابتهم هم مستوردون في الوقت ذاته .

اما الصحف فقد طست ابعاد الموضوع ، انا عن طريق القول بان وزير الصحة يدرس امكانية تخفيض اسعار جميع الادوية - للصحة ليكتشف من وقع خبير الاشراف الذي ابرزته « نسان الحال » في عنوانها الرئيسي « نسان الحال » او عن طريق تحريف اسباب الاضرار كما فطت جريدة « النهار » قائلة ان سبب الاضرار هو الخلف حول طريقة حساب الـ ٢٥٪ على اساس سعر الفاتورة او على اساس سعر البيع ثم نشرت في الحق الاقتصادي في ٢٨-٢-٧٠ دراسة مقارنة لاسعار الادوية في لبنان وسوريا ، التي حارلت باضائها مبيعوتي حليب اغذية الاطفال (التقليل من حجم الضيق في اسعار الادوية متناحية ان سوريا تعتمد على صناعتها المحلية في العديد من الاصناف . ولذا تسعر مثيلاتها المستوردة بأسعار لا تتخلف عن الاسعار في لبنان او تزييد عنها ، اما الاصناف الاساسية التي لم تبتك الصناعة الوطنية من انتاجها فمستل بعض اصناف « الانتيوبيك » فاسعارها اقل منها في لبنان بنسبة مرتفعة وهذه السياسة في حيازة الانتاج الوطني هي عينا السياسة التي تستعملها الدولة في لبنان ، فالدولة هنا تسعر الادوية المحلية باسعار غالية لكي تتمكن المصانع اللبنانية من بيعها الى الشعوب العربية باسعار مرتفعة حارمة المستهلك اللبناني من الحصول على دواء محلي زهيد الثمن نسبيا .

نحن لا ندعي ان النظام السوري قد امن الدواء باسعار تنفق مع « المشعرات » التي يطرحها ، فهو ما زال يعتد بشكل اساسي في ادويته المستوردة على الحدود الاوروبية والأميركية التي لا ترضى بان يتاع ادويتها في سوريا باسعار ادنى بكثير من اسعارها في بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، بل من الدول الاشرافية ، ثم ان الاستيراد من قبل الدولة لا يبرر حصول الدولة على ارباح لم تسمح بها للمستوردين .

٢ - نتائج الرضوخ لطلب اصحاب الصيدليات :

على صعيد المضمونين يشكل هذا الحل خسارة بالغة لانهم سوف يرفضون ٢٠٪ من اسعار مرتفعة بدل اسعار الضمان المخفضة ويقطع طريق الحصول على مزيد من الادوية باسعار متدنية في المستقبل . وعلى صعيد غير المضمونين من الفئات التي تنوء باعباء اسعار الدواء فان هذا التنازل يشكل طسا لادى مشاكلها الاساسية واغلاقها للنفذ الوحيد لحلها ، اذ ان استيراد الضمان للادوية باسعار مخفضة كان يشكل الخطوة الاولى لضرب احتكار مستوردي الادوية - ونضع ارباحها الفاحشة .

٣ - ردود الفعل المختلفة ..

ازاء هذا الوعي المتقدم لدى المستوردين واصحاب الصيدليات لمصالحهم البعيدة واستانتهم في الدفاع عنها ، نرى ان ممثلي العمال قد بلغوا السننم والتقابات لسم تحرك سافكا ، وكان الموضوع لا يفتيها ، والاتحاد العمالي العام الذي تضمن بيانه الصادر في ١٤-١-٧١ تأكيداً « على الاشراف العام من اجل تنفيذ الضمان الصحي في موعده .. واعتماد سياسة واضحة لشراء الادوية » وكان عنوان البيان « من اجل تطبيق الضمان الصحي على اسس صحيحة » فاین الموضوع في سياسة شراء الادوية ؟ بل أين الموضوع في سياسة

بيمها ، منذ ان لاحت النسوية حول تطبيق الضمان في الاقل لم يعد احد يطالب بهذه السياسة الواضحة ولا حتى الاتحاد الصام الذي طرحها . واذا كان الاتحاد الصام الذي تسيطر عليه القيادات الرجعية والمعملة لا تريد ان نرى أهمية ما يجري ، فما بال النقابات اليسارية والحزب « الشيوعي » الذي ما زال مجهورا بالنصر المبين في تطبيق الضمان لدرجة انه لا يرى فيه اية نفرة ، فقد صدرت « اخباره » في ٢٨ شباط لكل مسلسلها « الشيق » حول الضمان الصحي دون ان تناثر باحداث الاسرع الفاتنت بالعة مشاريعها السابقة حول تخفيض اسعار الادوية واستيرادها من الدول الاشرافية ، اما رئيسي الحزب « التقدمي الاشتراكي » فقد تسامل في معرض تعداد ماخذه على الحكومة « لماذا لم نشأ بعد مصلحة استيراد الادوية الشعبية الاساسية » وكأنه يجهل من المطالبة بتأميم الاستيراد ، فهو يريد فقط مصلحة استيراد ادوية شعبية ، تركيسا للموضع الطبقي القائم .

وعندما تنبري الدولة اللبنانية لمواجهة الازيمات الاقتصادية التي بدأت تتفاقم منذ اعلان اغلاس بنك « انترا » قبل اكثر من ستة اعوام . فهي تطلق من زاوية الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة والعمل على ضمان وتائر الارباح الفاحشة التي تجنيها من جراء استثمار الجماهير الشعبية الكادحة . وفي ضوء هذه الحقيقة نجد ان كل خطوات الققام لمواجهة ازماته تير عبر تشديد استغلال العمال والمستخدمين والفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود ، وكذلك من خلال القبول بزييد من التنازلات للرساميل الاجنبية الاحتكارية التي تتغلغل بشكل واسع في جميع مرفاسق البلاد الاقتصادية وبالتالي تقوي دورها في تسير سياسة الدولة وقرض ادراتها

والا ما استعرضنا اتجاهات الحكم منذ اعلان استقلال لبنان سياسيا غداة الحرب العالمية الثانية - ويشكل خاص خلال السنوات العشر الماضية - نفس بوضوح كيف ان قريضة الرساميل الاجنبية الاحتكارية، وبالتالي نفوذ الدول الامبريالية التي تنتمي اليها ، قد اشادت على جميع مناهي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد . وغدت مختلف فصائل الطبقة الحاكمة ، سواء منها فئة التجار والصناعيين والعمالين في قطاع الخدمات ، ام الزعامات السياسية القبلية التي تتناوب على كراسي الحكم وتضع كل امكانياتها في خدمة اولئك ، مرتبطة ارتباطا عضويا وثيقا بدوائر الدول الامبريالية التي يشد التناقض فيما بينها من اجل تقوية قبضتها على مرفاسق البلاد الاقتصادية ومؤسساتها السياسية . وقد حرصت الحكومة الحالية التي برهنت على انها اداة طبقة في ايدي العهد وقوى الاقطاع السياسي والمبني التي جاءت به ، منذ تاليها على تأكيد دعمها لصالح الطبقة البورجوازية وللرساميل الاجنبية العاملة في البلاد . واكد هذه الحقيقة مشروع موازنة الدولة للعام الحالي الذي جاءت مرتبطة توزيع ابوابها - سواء في باب الواردات ام التفتات - برهاناً على حرص النظام على تشديد استثمار الجماهير الشعبية ونفع ابواب البلاد امام تغلغل الرساميل الاجنبية الاحتكارية وحماية مصالح الطبقة الحاكمة . وفي هذا الضوء اعلان وزير المال الدكتور الياس شكري سابا قبل ايام باله اسعد مشروعا يقضي بنزع اغافات ضريبة على المؤسسات الاقتصادية والصناعية التي تنشأ في لبنان مدة تصل الى ١٠ سنوات . والقصد بهذه المؤسسات - بشكل خاص -

تلك التي تمويلها ام تشارك فيها الرساميل الاحتكارية الاجنبية . واصاف الوزير بسان الدولة تستشكل هيئة دائمة مهمتها « تسهيل معاملات الشركات الاجنبية » من اجل استبعاد جميع العراقيل « التي تزعج هذه الشركات » . كما قال ان الدولة ستضع دليلا عن الاستثمار في لبنان في اللغات العربية والفرنسية والانكليزية يكون بمثابة مرشد لكل شركة حول « التسهيلات التي تقدمها السلطة لتشجيع توظيف الرساميل الاجنبية . »

وفي ذات الوقت تتحدث الاوساط القريبة من الحكم عن اعتراف الدولة احياء مشروع « ضمان الرساميل الاجنبية » في لبنان الذي اثبتت صحة واسعة حوله عندما طرح للبحث قبل اكثر من ست سنوات . والمعروف ان اول من بشر بهذا المشروع هو السيد بيار اده وزير المال ورئيس جمعية المصارف سابقا . وقد حصر مشروعه بضمن الرساميل الاميركية . ثم قدم نائب رئيس الكتائب النائب جوزيف شامو مشروعا مماثلا باسم اجنبية العاملة في البلاد .. وفي العام الماضي حزبه نص على حماية جميع الرساميل الاجنبية العاملة في البلاد - وهو من كبار المستوردين ورجل العهد الحالي - القرب - مشروعا اخر حول ذات الموضوع باسم رجال الاعمال .

وكانت السفارة الاميركية في بيروت قد تقدمت في عام ١٩٦٥ - وكان الحاج حسين العوني رئيسا للحكومة - بطلب رسمي الى وزارة الخارجية يقضين بنودا خطيرة اهمها : « تطلب حكومة الولايات المتحدة لبنان بان يضمن الرسايل الاميركية العاملة فيه ضد الاخطار التالية :

١ - استحالة تحويل الرساميل الموقنة او ارباحها الى الخارج بالعملة الاميركية .

٢ - الخسارة الناجمة من المصادر والاستهلاكات والتأميم .

٣ - الاخطار الحربية .

وتضمنت المذكرة الاميركية انذاك مطالبة لبنان بما يلي :

١ - الاعتراف بانتقال جميع حقوق اصحاب الرساميل الاميركية الموقنة في لبنان الى الحكومة الاميركية نفسها .

٢ - الاعتراف بحق الحكومة الاميركية بالمطالبة باسم اصحاب الرساميل الذين حلت محلهم بالتعويضات المستحقة لهم والمترتبة على الحكومة اللبنانية .

٣ - القول بان تتم الحماية بالطرق الدبلوماسية العادية اولا ، وفي حال اخفاق الجانبين في الوصول الى حل ضمن طريق المناوشت المباشرة اللجوء الى التحكيم الدولي .

وتصحيحا لمعلومات « القهار » نذكر بان ربح الصيدي على جميع الاصناف بما فيها « الانتيوبيك » هو ٢٥٪ وليس ١٥ و ١٠٪ .

يتضح مما تقدم انه لا بد للعمال من اخذ زمام الامور بأيديهم ووعي مصالحهم في تحقيق الضمان الصحي على اسس سليمة والنضال المستمر في وجه الخطوات المتلاحقة لتفريغ الضمان الصحي من العديد من محتوياته كما حل وحل بمعظم القوانين والتشريعات الحالية .

مشروع وزير المال باعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب

مظهر آخر لتبعية الدولة للنظام الإمبريالي

بسبب رفض الشركة دفع الضرائب المتراكمة عليها خلال ست سنوات ومقارها حوالي ٥ ملايين ليرة . وكما هي العادة انتهت « الزمة » بتسوية قضت باعفاء الشركة من دفع نصف المبالغ المستحقة عليها ، علما ان حجم الضريبة محسوب على اساس بيانات الشركة الموهبة عن ارباحها وليس عن ارباح الحقيقية . ومما يذكر انه في عام ١٩٦٤ قتلت أزمة مماثلة بين وزارة المالية وشركة الترابية حيث تراكم للدولة بضعة الشركة ٥ ملايين ليرة . وقد حلت الزمة اذذاك مثلا حلت في العام الماضي ولم تنفع الشركة اكثر من نصف المبلغ المدينة به .

وفي رأي بعض الخبراء الاقتصاديين ان دجل الضرائب التي تتهرب الشركات والمؤسسات الكبرى من دفعها تزييد عن الـ ٥٠٠ مليون ليرة في العام الواحد وذلك على اساس تقدير الارباح الحقيقية التي تجنيها هذه الشركات وليس الارباح الوهمية التي تقدم بيانات بها الى وزارة المالية . وسبق لبعض كبار موظفي وزارة المالية ان اعترف بان الخسارة التي تلحق بالخزينة من جراء سياسة التساهل مع كبار الشركات والمؤسسات في جباية ضريبة الدخل عن ارباحها تبلغ ١٥٠ مليون ليرة سنويا . علما ان حجم ضريبة الدخل التي تجبي حاليا هي في حدود الستين مليوناً فقط . ومما يذكر ان احد كبار الراساليين كان قد عرض على الدولة استعادته لاتزام جباية ضريبة الدخل ببلغ قدره ٦٠٠ مليون ليرة شريطة ان يحول صلاحيات تبك من التدقيق في البيانات المقدمة من المكلفين عن ارباحهم . ان الطريقة الراسالية الحاكمة بجمع فصائلها ، سواء منها الممثلة في السلطة ام في المعارضة ، قد تخلت بحكم واقعها الطبقي وارتباطها الوثيق بالنظام الامبريالي العالي ، حتى عن ابسط الحقوق الوطنية والحري على مصالح البلاد الاساسية . فهي دائما تركض وراء تأمين مصالحها بينما لم ترتفع اجور العمال والمستخدمين وجميع الفئات الشعبية الكادحة اكثر من ثلاثة اضعاف . وليس بدون مغازي طبعا ان الحد الأدنى الرسمي للاجور الذي كان غداة الحرب ٩٠ ليرة لم يرتفع الى اكثر من ١٦٥ ليرة في الوقت الحاضر .

وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية ارتفعت اسعار المواد الاساسية اكثر من ١٢ ضعفا ، بينما لم ترتفع اجور العمال والمستخدمين وجميع الفئات الشعبية الكادحة اكثر من ثلاثة اضعاف . وليس بدون مغازي طبعا ان الحد الأدنى الرسمي للاجور الذي كان غداة الحرب ٩٠ ليرة لم يرتفع الى اكثر من ١٦٥ ليرة في الوقت الحاضر .

وليست هذه المرة الاولى التي تعمد فيها الدولة الى اعفاء الشركات والمؤسسات الاقتصادية الضخمة من الضرائب والرسوم . فقد سبق ان صدر قانون مماثل، قبل حوالي عشر سنوات ، ينص على اعفاء كل شركة يزيد راسمالها عن المليون ليرة من جميع الضرائب لمدة ٥ سنوات .. كما ان الشركات الاجنبية الكبرى - ولا سيما شركات النفط - معفاة من ضرائب الدخل . وينطبق هذا الواقع على شركات التابلاين والاي بي سي . والآرامكو وغيرها .

ولا تزيد تقديرات ضريبة الدخل في الموازنة من ٦٢ مليون ليرة تنفق بشكل خاص من الرسوم المقطعة من اجور العمال والمستخدمين بينما لا يدفع المكلفون الكبار سوى مبالغ هزيلة تستوفي بالاستناد الى البيانات الوهمية التي يقدمونها لوزارة المالية عن ارباحهم .

وفي العام الماضي نشأت أزمة بين وزارة المالية « وشركة الترابية الوطنية » في شكها



وزير المال الياس سابا

١ - الاعتراف بحق الحكومة الاميركية بالتصرف بما تنقاضه من الحكومة اللبنانية بالعملة اللبنانية وصرفه على النفقات الادارية لسائرنا في لبنان .

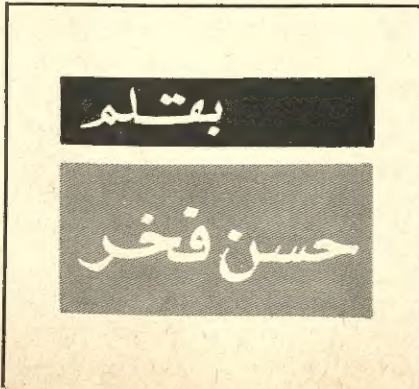
وانه لامر عميق الدلالة ان الدولة تعان من مشروع جديد لاعفاء الرساميل الاجنبية والمحلية الموظفة في المشاريع الصناعية وسواها من الضرائب والرسوم - وخصوصا سنوات في الوقت الذي تفرق فيه الجماهير الشعبية بسبيل لا ينقطع من الضرائب غير المباشرة - التي تتناول جميع المواد والحاجيات الاساسية من ماكل وملبس ومسكن ومختلف أنواع الخدمات اليومية الضرورية . كما ترتفع باستمرار اسعار المواد البتي وتائر الاجور على حالها وتتشد الاطالة وتضيق فرص العمل .

وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية ارتفعت اسعار المواد الاساسية اكثر من ١٢ ضعفا ، بينما لم ترتفع اجور العمال والمستخدمين وجميع الفئات الشعبية الكادحة اكثر من ثلاثة اضعاف . وليس بدون مغازي طبعا ان الحد الأدنى الرسمي للاجور الذي كان غداة الحرب ٩٠ ليرة لم يرتفع الى اكثر من ١٦٥ ليرة في الوقت الحاضر .

وليست هذه المرة الاولى التي تعمد فيها الدولة الى اعفاء الشركات والمؤسسات الاقتصادية الضخمة من الضرائب والرسوم . فقد سبق ان صدر قانون مماثل، قبل حوالي عشر سنوات ، ينص على اعفاء كل شركة يزيد راسمالها عن المليون ليرة من جميع الضرائب لمدة ٥ سنوات .. كما ان الشركات الاجنبية الكبرى - ولا سيما شركات النفط - معفاة من ضرائب الدخل . وينطبق هذا الواقع على شركات التابلاين والاي بي سي . والآرامكو وغيرها .

ولا تزيد تقديرات ضريبة الدخل في الموازنة من ٦٢ مليون ليرة تنفق بشكل خاص من الرسوم المقطعة من اجور العمال والمستخدمين بينما لا يدفع المكلفون الكبار سوى مبالغ هزيلة تستوفي بالاستناد الى البيانات الوهمية التي يقدمونها لوزارة المالية عن ارباحهم .

وفي العام الماضي نشأت أزمة بين وزارة المالية « وشركة الترابية الوطنية » في شكها





إنشءات الجماعة اليمينية المتطرفة في الحزب الشيوعي كيف تصبح الانتكاسات الوطنية فرصاً لدفن «الانحراف اليميني» عن

الأردني أخيرة مواقفه

وشائق

موضوعات مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الشامن

بين فصائل المقاومة (والموضعية) والعلاقات مع الأوضاع العربية الشعبية والروسية) .
٦ - أن تحديد المهام الراهنة هي طريق الخروج من الأزمة التي تعيشها حركة المقاومة، وهي التي تضع الوحدة الوطنية في صفوف شعبنا على قاعدة صلبة وراسخة . أن المهام الراهنة تتحدد بما يلي :

أولاً : رفض التصفية السياسية للقضية الفلسطينية والتي تؤدي إلى الاعتصاف بإسرائيل وضمان « سلامتها » الإقليمية ضمن حدود معترف بها .

ثانياً : متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني الصهيوني لتحرير كامل التراب الفلسطيني ورفض أية مشاريع تمس هذا الحق المقدس العادل والشروع .

ثالثاً : بناء الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية لصد هجمات الرجعية الأردنية وحماية الثورة والعمل على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي (٢٧-٢٨ أ ب ١٩٧٠) باعتبار الساحة الأردنية الفلسطينية ساحة تضال واحدة وشعباً شعباً واحد والعمل على تحويل للسلطة الفلسطينية - الأردنية إلى مقل للثورة الفلسطينية بالنضال من أجل حكم وطني ديمقراطي في الضفة الشرقية معاد للإمبريالية والصهيونية ، وعامل على بناء القاعدة الوطنية الصلبة في البلاد .

ان وحدة الشعب في هذه الساحة ستبقى كليات فارغة أن لم تتبل عليها وموشجياً بجهة وطنية تضع حداً للتقسيم العمودي في جسم المجتمع الأردني - الفلسطيني ، وتؤكد الوحدة الوطنية بين كافة القوى الطبقيّة والسياسية في البلاد مقابل الوحدة اللاتونية بين قوى الرجعية والمعامل من أرنية وفلسطينية مثله بالسلطة الحاكمة في صان .

ان الترجمة الموضوعية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي ستبقى معلقة في الهواء بدون بناء الجبهة الوطنية الأردنية - الفلسطينية .

رابعاً : العمل على بناء جبهة عربية وطنية عريضة بين جناحي الثورة العربية تضع وحدة النضال العربي موضع الترجمة العملية ضد الإمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية والاربطه بالاستعمار على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية .

خامساً : وبهذا يمكن للمقاومة أن تتغلب عن أخطائها الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية، ويصبح ممكناً وبالفعل تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة مثله بقيادة سياسية موحدة ، وقادة عسكرية موحدة ليجعل قوات الثورة ومن خلال الوحدة الوطنية - المسلح والجهاديين على أرض الميدان تتعزز وتتوحد العلاقات بين قواعد الثورة المسلحة .

ان هذه الموضوعات تطرحها الجبهة الشعبية الديمقراطية كقواعد للنضال الثوري على المجلس الوطني الثامن كخطوة أساسية للخروج من المقاومة من أزمتها الراهنة .

٢٧ شباط ١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

تبرير حملات التطويق والإبادة بأخطاء العمل الدوائي مهما كان جهها .
٤ - الرجعية الأردنية ، بحملات التطويق والإبادة القتالية ، تدفع شعبنا بالقوة القمعية والإرهاب البوليسي نحو البحث عن أي حل يبرحه من العذاب اليومي والنفاس على يد السلطة الأردنية . وما بروز بعض الاتجاهات نحو « الدولة الفلسطينية » بين أبناء شعبنا سوى التعبير الملجوس عن رغبة شعبنا بالخلاص من هذا العذاب اليومي والتاريخي الذي يتعرض له على يد السلطة الحاكمة في عمان .

ان السلطة الحاكمة في عمان ، بحملات التطويق والإبادة المتصلة ، هي المسؤولة عن زرع الانقسام العمودي في جسم المجتمع الأردني - الفلسطيني ، وقد استفادت من أخطاء القضية الفلسطينية على امتداد السنوات الثلاث الماضية . وهي بذلك (أي السلطة) تتركس الاتيبيية في السلطة الفلسطينية الأردنية الواحدة ، وتدفع شعبنا بالقوة نحو حلول رجعية وتصرفية تصفه بين مطرقة العسكرية الصهيونية وسندان الرجعية الأردنية .

هـ - أن حملة إبول اعمت حركة المقاومة الفلسطينية دروساً أساسية في مقدماتها :

أ - أن الرجعية الأردنية والمربطه بالاستعمار والإمبريالية مصممة على إبادة المقاومة ، وهي بهذا ترفض التعاضد مع المقاومة . وتضع النفاض الثاوي مع المقاومة على رأس جدول أعمالها (تصفية المقاومة) ، وترفض الأخذ بقاعدة أخضاع النفاض الثاوي لصالح النفاض الرئيسي مع العدو القومي الصهيوني - الإبريالي .

ب - أن السلطة استفادت من أخطاء القضية الفلسطينية بزرع الانقسام العمودي الصراع بين أبناء الشعب الواحد (أردني - فلسطيني ، جندي ، فدائي) .

ج - أكت حملة إبول الأهمية التاريخية للارتباط الحي واليومي بين جناحي الثورة العربية .. المقاومة الفلسطينية وحركة التحرير العربي) في الصراع المرحض ضد الصهيونية والإمبريالية والقوى الرجعية والاربطه بالاستعمار والإمبريالية على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية ، ويمن الصراع ضد العدو الصهيوني يتطلب بالضرورة الصراع ضد الإمبريالية على امتداد الأرض العربية ، مثله بمصالحها المادية والاستراتيجية . ووحدة الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية لا يمكن أن تنشأ بالمخاطبة الماطية ، بل ببناء علاقات كفاحية مشتركة بين جناحي الثورة العربية ضد العدو المشترك (الإمبريالية والصهيونية الرجعية) على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية ، نظري عنق إسرائيل يتم بلوي عنق الإمبريالية في المنطقة العربية ، فنحن نحارب « إسرائيل ومن يقف وراء إسرائيل » .

د - ضرورة مراجعة شاملة لأخطاء حركة المقاومة الاشتراكية والتكتيكية في مقدماتها تحقيق وحدة الساحة الأردنية - الفلسطينية عملياً وموضوعياً ، وتحديد العلاقة بدقة مع حركة التحرير العربية ، هذا فضلاً عن تحديد الأخطاء المسببة اليمينية لتتشال حركة المقاومة من أزمتها الذاتية .. (العلاقات

تنتشر « الحرية » المفكرة التالية التي تقدمتها الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة مؤخراً :

١ - أن التطورات الجارية الآن في المنطقة العربية تدل بوضوح على أن « التسوية السياسية » للصراع العربي - الإسرائيلي باتت ميكة أكثر من أي وقت مضى منذ هجمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الإمبريالية الصهيونية ، بل أن كل الآلة تشير إلى أن عام ١٩٧١ سوف يكون عام حاسماً في إنجاز « التسوية » ، فالأوضاع الدولية ، وخاصة المباحثات بين الدول الأربع الكبرى ، تدفع بشكل بارز نحو الوصول إلى « تسوية شاملة » لما أصطلح على تسميته بـ « الحرية » - « حرة » . كما وصفه « الحرية » في حينه - معن الطيلة الفلسطينيين في براغ يوم ٢٤-٢٨-١٩٦٨ الذي يدعو فيه دون مواراة إلى « الاعتراف بإسرائيل وأجراء صلح معها » ، وذلك على أساس « أن إسرائيل موجودة ومعترف بها من قبل ١١٤ دولة شرقية وغربية ومحاييدة الأخيرة لتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن لاترار سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط .
٢ - أن « التسوية الشاملة » لا تقف عند حدود تصفية آثار العدوان ٦٧ بل تتناول مجمل القضية الفلسطينية . فانسحاب قوات الغزو الصهيونية عن الأراضي العربية المحتلة بحدود هذا الحوار قد دفع بهذه الآراء إلى نهاية نقطة بتأييده « أن الحكم في الأردن هو حكم وطني ولكن توجد به بعض الفشرات إما الملك حسين شخصياً فهو وطني بخلص » !! (٥)
تلك هي آراء السلفيتي عام ١٩٦٨ والتي تشكل الخلفية السياسية العامة للجماعة المتطرفة .

إذا كان ضروريا وضع هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في سياق سياسي فهي لا تصعد ، في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

اتجاه الانشقاق : يمينية متطرفة !

مما لا شك فيه أن الجماعة اليمينية المتطرفة التي انتمت على الانشقاق قد انتهزت ، في توقيتها وفي الإعلان عن أرائها مجدداً ، الظروف السياسية الصعبة التي تسببت بها الحركة الوطنية الأردنية بعد انتكاسة المقاومة الفلسطينية في أيلول الماضي وما نتج عنها ، كما هو معلوم ، من حالة جزر في الصل الوطني الجماهيري . ما هو مضمون آراء هذه الجماعة ؟ يكفي أن نشير أن فهمي السلفيتي هو على رأسها . وقد أوردنا بعض النقاط الرئيسية لقللة له . غير أن الرجل آراء أكثر « فصاحة » - من ذلك بكثير وهي الواردة في حوار « الحرة » - كما وصفه « الحرية » في حينه - مع الطيلة الفلسطينيين في براغ يوم ٢٤-٢٨-١٩٦٨ الذي يدعو فيه دون مواراة إلى « الاعتراف بإسرائيل وأجراء صلح معها » ، وذلك على أساس « أن إسرائيل موجودة ومعترف بها من قبل ١١٤ دولة شرقية وغربية ومحاييدة الأخيرة لتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن لاترار سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط .
٢ - أن « التسوية الشاملة » لا تقف عند حدود تصفية آثار العدوان ٦٧ بل تتناول مجمل القضية الفلسطينية . فانسحاب قوات الغزو الصهيونية عن الأراضي العربية المحتلة بحدود هذا الحوار قد دفع بهذه الآراء إلى نهاية نقطة بتأييده « أن الحكم في الأردن هو حكم وطني ولكن توجد به بعض الفشرات إما الملك حسين شخصياً فهو وطني بخلص » !! (٥)
تلك هي آراء السلفيتي عام ١٩٦٨ والتي تشكل الخلفية السياسية العامة للجماعة المتطرفة .

إذا كان ضروريا وضع هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في سياق سياسي فهي لا تصعد ، في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

فان « كلمة مغامرة في أدبيات الحزب بعد تقرير اللجنة المركزية لاب ١٩٦٨ وحتى آخر شباط ١٩٧٠ ، كانت تكلف المكتب السياسي جدلاً يمتد ساعات طويلة ميلة » ! (ص ٢٥) . كما أن هذه الأجواء أضعفت البين المخطف داخل الحزب (السلفيتي وجاعته) المتشدد في تمسكه بموضوعات البرنامج المرحلي ، وذلك لصالح بقوة « الجناح القومي » الذي يقوده فائق ورا ، الداعي ، كما أسلفنا ، إلى إعادة النظر في سياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية وبالتالي تجسيد ذلك بالتعاون مع المقاومة والإشتراك في العمل المسلح . وكان تحالف هذا الاتجاه الأخير مع قيادة الحزب (نؤاد نصار السكرتير العام) ، التي بحثت فيه ذلك الحين ، وكانت بانتظار رجحان كفة أحد الفريقين للتجديد نحو الأتوى ، قد عرض تحديد موقف الحزب من « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ باتجاه « دعم المقاومة الفلسطينية والتخضير للمساهمة في العمل المسلح ضد الاحتلال » (٤) وبالتعاون مع بعض الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ أي ضمن حدود سياسة هذه الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة

بعد حزيران ١٩٦٧ أي ضمن حدود سياسة هذه الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ أي ضمن حدود سياسة هذه الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ أي ضمن حدود سياسة هذه الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة

إذا كان ضروريا وضع هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في سياق سياسي فهي لا تصعد ، في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

بما أكت هذه الجماعة اليمينية المتطرفة في الواقع ، وأحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على إشاعة روح الإنزيمية بين أقسام من الجماهير . وهي لذلك لا تستحق الحكم بـ « ثابيس شيوعية » .

شورة ظفار ومستقبل الخليج العربي

ليكن أكثر من ظفار واحدة !

خلال هذا الأسبوع، تراجعت حكومة المحافظين عن سياسة الإبقاء على « وجود عسكري ما » في الخليج العربي، وأعلنت عن عزمها على سحب القوات البريطانية من محميات الخليج التسع قبل نهاية ١٩٧١، واستبدال معاهدات الحماية بمعاهدات عاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة. وكما سبق لنا القول، لا ينطبق هذا القرار على سلطنة عمان « المستقلة » حيث ستحتفظ بريطانيا بقاعدتين لسلح الجو الملكي في جزيرة مصيرة وفي صلالة وعاصمة ظفار.

ما تفسير هذا الانعطاف الجديد ؟

١ - يشكل قرار « الانسحاب » ورقة ضغط تكاد تكون الأخيرة على إمارات الخليج لكي تسوي خلافاتها وتعمل على تحقيق « اتحاد الإمارات » بأسرع ما يمكن.

٢ - اتخذ القرار على ضوء اكتشاف الحكومة البريطانية لصعوبة الصمود عن الترتيبات التي بدأتها حكومة حزب العمال السابقة تهييذا للانسحاب.

٣ - يشكل قرار « الانسحاب »، آخرها وأخيراً، رفرخاً لفقط انخراط المنطقة في اتجاهات مختلفة. وفي ذلك تأكيداً لـ « عدن ثانية ». وخطر تورط القوات البريطانية في « عدن ثانية » هو الكيلوس الذي يقض مضجع بريطانيا وعمالها في الخليج. وقد شذ عن الإجماع على ضرورة « الانسحاب » كل من أبو ظبي والولايات المتحدة. منذ ١٩٦٨، وأبو ظبي تعتبر أن بقاء القوات البريطانية في الخليج يشكل حماية لها من أي هجوم سعودي مفاجيء قد يستهدف السيطرة على واحة البريمي. أما الولايات المتحدة، فكانت ولا تزال تصر على أن تقي بريطانيا بالتزاماتها كاملة تجاه الدفاع الغربي. بعبارة أخرى، إن أميركا - المارطة قوتها في الحرب الإجماعية بالهند الصينية - تريد من شركتها الصغرى الاستمرار في حماية مصالحها (مصالح أميركا) في الخليج.

تذكيراً، بما ورد سابقاً، يسعنا القول أن « الانسحاب » من الخليج يعني تهيئ للانظمة الحدة اكلاف ضاية مصالح بريطانيا وأمبركا الاقتصادية والاستراتيجية.

تذكيراً، بما ورد سابقاً، يسعنا القول أن « الانسحاب » من الخليج يعني تهيئ للانظمة الحدة اكلاف ضاية مصالح بريطانيا وأمبركا الاقتصادية والاستراتيجية.

تذكيراً، بما ورد سابقاً، يسعنا القول أن « الانسحاب » من الخليج يعني تهيئ للانظمة الحدة اكلاف ضاية مصالح بريطانيا وأمبركا الاقتصادية والاستراتيجية.

تذكيراً، بما ورد سابقاً، يسعنا القول أن « الانسحاب » من الخليج يعني تهيئ للانظمة الحدة اكلاف ضاية مصالح بريطانيا وأمبركا الاقتصادية والاستراتيجية.

تذكيراً، بما ورد سابقاً، يسعنا القول أن « الانسحاب » من الخليج يعني تهيئ للانظمة الحدة اكلاف ضاية مصالح بريطانيا وأمبركا الاقتصادية والاستراتيجية.

نحوضي التمسال من أجل تطبيق هذا البرنامج.

ما هي القوى السياسية التي ستكون منها هذه الجبهة ؟ أي طرف يقودها ؟

لا بد أن تضم هذه الجبهة كافة فصائل الحركة الوطنية ذات المصلحة في طرد الاستعمار الجديد وعماله المحليين. ونورد على سبيل المثال، لا الحصر، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي (وغيرها العماني: الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي)، جبهة التحرير الوطني البحرينية (الحزب الشيوعي المؤيد لحظ الاتحاد السوفياتي)، حزب العمل العربي في عمان (منظمة ماركسية من العناصر القومية سابقاً تعمل في إمارات الساحل بالدرجة الأولى)، جبهة تحرير الخليج (في البحرين وقطر. وهي أيضاً منظمة ماركسية معظم عناصرها من الحركة القومية)، «السوري» (والتقويمون العرب في الكويت (جماعة أحمد الخطيب)، وسانر العناصر القاصرية، وممثلي الانجاعات الوطنية والتقدمية داخل الجالية الإيرانية (وعلى رأسها حزب «توده» وكونفدرالية الطلبة الإيرانيين والتواصل الماركسية العاملة داخلها) وغيرها من الشخصيات والفئات والقبائل المناهضة للوجود الاستعماري وعمالته: الحكام المحليين.

رباعاً: سيطرة شعب المنطقة على موارده وثرواته، وتسخيرها للتنمية الاقتصادية المتسارعة ولتأمين الحاجات الأساسية للسكان والخدمات الاجتماعية.

خامساً: سحب ارصدة دول الخليج من الصارف الأوروبية - والبريطانية خاصة - وسحب الأموال المجددة المسخرة لتدعيم النقد البريطاني وتوظيفها في المشاريع الرامية إلى تنمية الخليج والمنطقة العربية بأسرها.

قوى الثورة

إن برنامج الحد الأدنى هذا لا بد أن نلف حوله أوسع جماهير الخليج من عمال وفلاحين ومزارعين ورعاة وتقال مفقرة ومبؤذنين وقطاعات تقنية من البرجوازية الصغيرة والوسطى. فتولد بذلك جبهة وطنية عريضة



واستيعاب الانظمة القائمة لقسم كبير من المعارضة البرجوازية - ما زالت تنتظر الحل ليس فقط على مستوى قوى الثورة وإنما على المستوي أشكالها أيضاً. من هنا، فإن المنبع لمواقف ونضال عدد من الفصائل الماركسية من الخليج يجد أنها تلتقي فيما بينها على عدد من الأساسيات يبرر اندماجها: الجبهة الشعبية، الحركة الثورية، حزب العمل، جبهة تحرير الخليج.

استراتيجية الثورة

كيف يمكن تحرير الخليج العربي ؟ وما دور ظفار ضمن الاستراتيجية العامة لتحرير الخليج؟

لعله من الخيد أن نبداً بسؤال يتبادر إلى ذهن الكثيرين: هل يمكن تحرير الخليج بالاعتماد على قواه الذاتية ؟ أي بمزمل عن تحولات في المناطق المحيطة بها (سائر أجزاء الجزيرة، إيران، العراق، الخ) ؟ الذي يدر السؤال هو مفارقات وضع الخليج نفسه. إنه منطقة قليلة السكان، صغيرة، مجزأة إلى ذئبة من الدويلات تتمركز فيها أكبر ثروة نفطية في العالم، وتشرف على مضيق « هرمز » الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة للصناعة الغربية والقوات الاستعمارية الأميركية في الهند الصينية (اذ بر فيه يوماً ما لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ طن من النفط). المقارقة أكثر من ذلك. هذه المنطقة تجد عليها شريطان: إيران والسعودية، وتستخدم من نواظر البعث العراقي وانسحاب الجمهورية العربية المتحدة من المعترك الوطني ضد الاستعمار الجديد (تأنيهاً لشرع اتحاد الإمارات).

عندما يطرح السؤال بهذه الطريقة على الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج، أو في أية منظمة وطنية أخرى، يأتي الجواب المتوقع: مهما يكن من أمر، يستحيل علينا

تعلق نضالنا بانتظار تطورات ثورية في أي من المناطق ذات التأثير المباشر على الخليج: السعودية، إيران، العراق.

ومن هذا المنطلق، تكون المسائل الفعلية هي المسائل الاستراتيجية للمنطقة بالخليج وحده. وعنده هذه المسائل مسألة العلاقة بين - الثورة في ظفار والثورة في سائر أجزاء الخليج. - متى آخر: أين الحالة الحاسمة في الخليج ؟ هل هي ظفار ؟

إذا كان المعنى بالحلقة الحاسمة العقدة التي تتكف عندها كل تناقضات الوضع في الخليج، بحيث يؤدي تسديد الضربة الثورية لها إلى تغير توازن القوى لصالح الحركة الوطنية، إذا كان هذا هو المعنى بالحلقة

الحاسمة، فإن الثورة في ظفار ليست المحل - الحاسمة بالنسبة للخليج.

«بؤرة توريد للثورة»

ليس الكفاح المسلح في ظفار ثورة مكتفية ذاتياً، بمعنى أنها قادرة على تحقيق أهدافها بمجرد تحرير ظفار. إذا كان هدف الثورة في ظفار هو تحرير عمان من سلطنة آل بو سعيد، وكلاء الاستعمار البريطاني بالإضافة إلى تحرير سائر أجزاء الخليج من هذا الاستعمار وعماله المحليين - فإن «تحرير ظفار» لا يحقق هذا الهدف أو ذاك (كما أوضحنا في حلقة سابقة) - سلطنة عمان قادرة - إذا اقتضى الأمر - على أن تنفذ وصية صحيفة « الإكونوميست » بفتح انفصال ظفار عنها.

كذلك، فإن حكماً ثورياً في ظفار وحدها لن يصد بضعة أسابيع - إن لم نقل أياماً - أمام عجمة رجعية سعودية أو سعودية - عمانية مشتركة، حتى ولو كانت خلفيته محمية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

إذا يمكن اعتبار الثورة في ظفار ثورة ليست مكتفية ذاتياً. ومنها في ذلك منبش الثورة الفلسطينية. فمثلما أن الشرط المسبق لتحقيق الانتصار على العدو الصهيوني في فلسطين هو إطلاق القوى الثورية العربية - القادرة على أحداث تغييرات جذرية في الاطوار الحالية من البداية والخلف المنا إلى بعض انتصار الثورة في ظفار رهن بقدرتها على أن تطلق المبادرات الثورية خارج ظفار. من هنا صحت تشخيص نوار الجبهة الشعبية لدرهم إزاء الخليج عندما يعرفون الثورة في ظفار على أنها «بؤرة توريد للثورة» إلى سائر أجزاء الخليج.

أين الحلقة الحاسمة في الخليج إذن ؟ أنها في عمان الداخل. وموقف الجبهة الشعبية من



إذا كانت عمان الداخل هي الحلقة الحاسمة بالنسبة لتحرير الخليج، والثورة في ظفار هي «بؤرة التوريد» ومركز الاعداد والاختبار، فيما لا شك فيه أن النظام الوطني والتقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هو الخلفية الضرورية لسياسة الحماية الثورية وحسبوانما لاستمرارها وتطورها أيضاً. وهذا ما يفسر الضغوط التي يتعرض لها هذا النظام حالياً. كانت الفترة التي بدأت عام ١٩٦٢ هي «رحلة الجن بالنسبة لحركة التحرر الوطني في اليمن والخليج». وكان المسلسل الذي رسط الثورة في اليمن بالثورة في الخليج: النظام الجمهوري في اليمن الشمالي - الكفاح المسلح في جنوب اليمن - الثورة في ظفار.

وإذا كانت فترة ما بعد ١٩٦٧، قد شهدت استقلال الجنوب وقيام الحكم الوطني فيه، فإن نتائج حرب حزيران أعادت المبادرة للرجعية - وعلى رأسها الرجعية السعودية - التي انتقلت لاحتواء النظام الجمهوري في الشمال والتأمر لنصفية النظام الوطني في الجنوب ومعه الثورة في ظفار.

ضمن هذا الإطار، تجري المحاولات المتفرقة للضغط على النظام في الجنوب لوقف مساعداته للثورة في الخليج، وأن صمود هذا النظام أمام كافة هذه الضغوط والتحديات يشكل الآن الضمانة الرئيسية لاستمرار الثورة في ظفار.

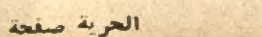
أشكال النضال

إن تعيين عمان الداخل على أنها الحلقة الحاسمة في استراتيجية تحرير الخليج يعني اعتبار الكفاح المسلح الشكل المصمم للنضال. لكنه ليس بأي حال من الأحوال الشكل الوحيد. والواقع أن النضال التحرري في الخليج يفرض تنسيقاً مرناً لشكاكين: النضال السياسي في «الجن» (بالعنى المستخدم أعلاه) والكفاح المسلح في «الريف». هذا النضال المركب يعني:

أولاً: أن الشكل المفضل للنضال في «الجن» هو النضال السياسي. ونظاً أرضاً بكر في هذا المجال. إذ لا بد من وضع ككل التحليلات والمقررات موضع التنفيذ. الحديث عن ضرورة قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني يستلزم العمل الجاد لتنظيمه وخوض نضالاتها وإطلاق مبادراتها.

ثانياً: لا معنى لشعار الانطلاق من «الريف» لتطويق «الجن» إلا التمهيد السياسي الجاد - داخل عمان - لكفاح المسلح. بهذا الصدد لا بد من دراسة تقنية للتجربة الأولى في إنشاء بؤرة ثورية في الجبل الأخضر (يونيو ١٩٧٠) واستخلاص كل دروسها.

هذا هو المعنى الفعلي لشعار «ليكن أكثر من ظفار واحدة».



الحريّة
أسبوعية
سياسية
عربية

الحركة الطلابية بعد أسبوعين من إضراب الجامعة :
التمتع بجواب الدولة الوحيد
على إشتعاع الحركة

بيروت - ١٥ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٨ - السنة الثامنة عشرة - العدد ٥٥٨ - BEYROUTH - 15-3-1971 - AL-HOURRIAH - No. 558

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها؟



سوريا
من مجلس الشعب إلى الاستفتاء الأخير :
ديمقراطية بونابرتية
لنظمية التراجعات
السياسية والاقتصادية



جميع الأعداد التي صدرت
عام ١٩٧٠ مجموعة بمجلد واحد



مجلد الحريّة
لعام ١٩٧٠
يطلب من
الإدارة
التمن :

٢٥ ل.ل



يرسل بالبريد
بعد إضافة ثمن الطوابع